الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية،علوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة و تدقيق

دور التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات في المؤسسات الاقتصادية (دراسة ميدانية)

إعـداد الطلبة:

- ✓ بره يعقوب
- ✓ بلعيد نصر الدين
- ✓ تي بوبكر
- ✓ غزال عبد الحفيظ

المشرف والمقرر:

د. تجانية حمزه

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د .العبسي علي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
د .تجانية حمزه	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقرراً
د .عدائكة أسماء	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	ممتحناً

السنة الجامعية 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة و تدقيق

دور التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات في المؤسسات الاقتصادية (دراسة ميدانية)

إعداد الطلبة:

- ✓ بره يعقوب
- ✓ بلعيد نصر الدين
- ✓ تي بوبكر
- ✓ غزال عبد الحفيظ

المشرف والمقرر:

د. تجانية حمزه

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د.العبسي علي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
د.تجانية حمزه	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقرراً
د.عدائكة أسماء	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

إهداء

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار

والصلاة والسلام على سيدنا المختار

صل الله عليه وسلم

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقني لإعداد هذا العمل أهدي هذا الجهد المتواضع

"إلى النورين اللذين غابا عن الدنيا ولم يغيبا عن قلبي أبدا "

والداي - رحمهما الله .

إلى كل أخوتي وأخواتي كل واحد باسمه

و إلى كل الأحباب و الأصدقاء

إلى كل أساتذتي وكل من جمعني بهم القدر وكانوا لي خير رفقة.

يعقوب

إهداء

إلى الذي أفضلهم عن نفسي شكرًا لكم على كل الدعم والتشجيع الذي قدمتموه لي طوال فترة دراستي. لولا دعمكم اللامحدود، لما وصلت إلى هنا اليوم. انا ممتن لكم من كل قلبي ".

"أهدي هذا الانجاز لكم، فانتم كنتم رمزًا للتفاني والإصرار بالنسبة لي. لقد أظهرتم لي مدى الأهمية في العمل الجاد والإيمان بالنفس. شكرًا لكم على كل شيء ".بفضلكما، تخرجت اليوم بفخر وانجاز. أبي وأمي، شكرًا لكما على كل الحب والدعم الذي منحتموه لي. انتما مصدر قوتي وإلهامي وسأكون مدينًا لكما إلى الأبد ".وإلى الذين هم ملاذي ورمز فخري واعتزازي فانا منهم وهم مني ...أخي وأخواتي الأعزاء أهديكم هذا العمل المتواضع راجيا من الله أن يمننا بعونه وتوفيق

نصر الدين

إهداء

قال تعإلى : "قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا العمل. إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى ، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛ إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لي أدخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى إخوتي وأخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة إلى أصدقائي الأعزاء وأساتذتي الأفاضل.

بوبكر

إهداء

أهدي هذا البحث إلى روح أبي جمعني الله به في جنات النعيم و إلى أمي حبيبة الروح
حفظها الله لي و رزقني برها
و إلى أسرتي الصغيرة زوجتي الكريمة وأولادي
إلى كل اخوتي و أساتذتي الكرام .

عبد الحفيظ

شكر وتقدير

الحمد لله أولاً وأخرا ، والشكر لله الذي وفّقنا وساعدنا في إتمام هذا العمل بنجاح. نود أن نعبر عن امتناننا لأستاذنا المشرف، السيد "تجانية حمزه"، على التوجيه والمتابعة والنصح والإرشاد. إلى لجنة التحكيم للاستبيان الاساتذة المحترمين شبرو نذير،عمامرة محمد العيد، العبسي علي. إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، نود تقديم الشكر الجزيل لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعلى الجهد المبذول في قراءتها ومراجعتها، وإثرائها بملاحظاتهم القيمة. كما نتوجه بالشكر الخاص إلى كافة الأسرة الجامعية، وبالأخص أساتذتنا الذين رافقونا طوال مسيرتنا الدراسية ادارة القسم على مرافقتنا ، ولم يبخلوا في تقديم المساعدة والدعم والى الصديق العزيز التجاني بره على مساعدته والصديق نور الدين كينوه. وفي الختام، نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من قدم يد العون والمساعدة، سواء كان من قريب أم بعيد.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور التدقيق المحاسبي ومحافظة الحسابات في ترشيد القرارات في المؤسسات الاقتصادية. تمت هذه الدراسة على عينة تتكون من أساتذة جامعيين، محافظي حسابات، وموظفي المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى بعض البنوك الجزائرية.أما بالنسبة للمنهج المتبع في الدراسة، فقد تم استخدام المنهج الوصفي لعرض مختلف الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة، وبالنسبة للجانب التطبيقي، فقد تم استخدام المنهج التحليلي لعرض وتحليل النتائج. تم توجيه استمارات الاستبيان إلى عينة الدراسة، وتم التحليل باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSSو برنامج Excel.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من فائدة المعلومات الواردة في تقارير التدقيق المرفقة مع القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية، إلا أن هناك حاجة ملحة إلى تطوير وتحسين هذه التقارير ومحتواها. يؤكد المستثمرون والمقرضون، بالإضافة إلى الأكاديميين والمهنيين، على ضرورة تطوير إبلاغ التقارير مدققي الحسابات وتحسين محتوى تقاريرها بالمعلومات، حتى يكون لها تأثير فعال في توجيه القرارات الاقتصادية ،وبالرغم من فائدة المعلومات الواردة في تقرير المدقق المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية، إلا ان هناك حاجة ملحة إلى تطوير وتحسين هذا التقرير ومحتواه.

الكلمات المفتاحية: تدقيق محاسبي ؛ مراجعة الحسابات ؛ قرارات اقتصادية

Abstract:

This study aims to clarify the role of accounting audit and external audit in rationalizing economic decisions within economic companies. The study was conducted on a sample consisting of university professors, accountants، and employees of economic companies, as well as some Algerian banks. As for the methodology employed in the study, a descriptive approach was used to present various theoretical aspects of the study variables, while an analytical approach was used for the practical aspect. Questionnaires were distributed to the study sample, and analysis was conducted using statistical methods with the SPSS.

The study concluded that despite the value of the information provided in the audit report accompanying the financial statements issued by economic companies, there is an urgent need to develop and improve these reports and their contents. Investors, lenders, academics, and professionals emphasize the necessity of enhancing the information provided in auditor's reports and improving their content to have an effective impact on guiding economic decisions.

Keywords: Accounting audit ; External audit ; Economic decisions

الفهرس

الآية.... I

الإهداء..... II

الشكر والتقدير..... IV

الملخص VII

الفهرس..... VIII

قائمة الأشكال.....X

قائمة الجداول..... XI

قائمة الملاحق..... VIII

مقدمة..... ....أ- ج

الفصل الأول: التأصيل النظري للمتغيرات الدراسة.....1

تمهيد.....2

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التدقيق المحاسبي.....3

المطلب الأول: فهم مفاهيم.....3

أولا: التطور التاريخي للتدقيق.....3

ثانيا: مفهوم التدقيق.....4

ثالثا: أهمية التدقيق.....6

رابعا: أهداف التدقيق.....6

المطلب الثاني: مبادئ التدقيق و أنواعه وآلياته.....7

أولا :مبادئ التدقيق المحاسبي.....7

ثانيا :أنواع التدقيق.....8

ثالثا : خطوات وآلية برامج التدقيق المحاسبي.....10

المبحث الثاني: مراجعة الحسابات وترشيد القرارات.....7

المطلب الأول: مفهوم، خصائص ومؤهلات مراجع الحسابات.....11

أولا: مفهوم مراجع الحسابات.....11
ثانيا: خصائص مهمة محافظ الحسابات.....11
ثالثا: مؤهلات المراجع.....13
المطلب الثاني: اتخاذ القرارات والقرار الرشيد في المؤسسة.....14
أولا: مفهوم القرار والقرار الرشيد ومتخذ القرار.....14
ثانيا: صور الرشد في القرارات.....16
ثالثا: أنواع القرارات.....17
المطلب الثالث: نماذج اتخاذ القرارات ومراحله ودور مراجع الحسابات.....18
أولا: نماذج اتخاذ القرارات.....18
ثانيا: مراحل اتخاذ القرار.....19
ثالثا: دور إبلاغ المراجع في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية.....22
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....23
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.....23
المطلب ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية.....25.
المطلب الثالث:ما يميز دراستنا عن الدارسات السابقة.....27
خلاصة 28
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية.....29
تمهيد.....30
المبحث الأول: المنهجية والإجراءات.....31
المطلب الأول: منهجية الدراسة.....31
المطلب الثاني: إجراءات الدراسة.....32
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان وتفسير نتائج اختبار الفرضيات البحث.....38
المطلب الأول: عرض تحليل نتائج الاستبيان 38
المطلب الثاني: تفسير نتائج اختبار فرضيات البحث.....40
خلاصة.....41
الخاتمة.....43
قائمة المراجع.....46

الملاحق.....48

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	خطوات عملية اتخاذ القرار	21

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	انواع القرارات	17
2	يبين عدد ونسبة أفراد العينة البحث إلى مجموع أفراد المجتمع	31
3	الصفات الشخصية لعينة البحث المستثمرين والمقرضين	32
4	الصفات الشخصية لعينة البحث للأكاديميين والمهنيين	33
5	نتائج الاستبيان لعينة المستثمرين والمقرضين	34
6	نتائج الاستبيان لعينة المستثمرين والمقرضين	35
7	نتائج اختبار الفرضية الأولى لعينة البحث المستثمرين والمقرضين	49
8	نتائج اختبار الفرضية الثانية لعينة البحث الأكاديميين والمهنيين	40

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	ملحق الاستبيان الموزع على العينات	50
2	الاستبيان المحكم من طرف الاساتذة	53

مقدمـة

الفصل الاول: الدراسة النظرية لمتغيرات الدراسة

مقدمة

تمهيد

شهد العالم تطوراً هائلاً في حجم الأنشطة الاقتصادية عبر العصور، حيث تحولت هذه الأنشطة من كيانات صغيرة بعمليات بسيطة إلى مؤسسات ذات حجم كبير وعمليات متعددة. هذا التطور ساهم بشكل كبير في تركيز الاهتمام على العمل المحاسبي بشكل أكبر، مع الحاجة المتزايدة إلى عمليات المراقبة والتدقيق.

أصبح من الضروري على المؤسسات تطوير أدائها وتحسينه، وذلك من خلال إنشاء أنظمة رقابية وإدارية قوية ومتطورة، بهدف المساهمة في المحافظة على وجودها وتعزيز قدرتها على المنافسة في السوق. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذا النهج مساعدتها في تحقيق الاستفادة القصوى من مواردها واستكشاف فرص نمو جديدة، مما يمنحها تفوقًا تنافسيًا يساعدها على البقاء والازدهار في بيئة الأعمال المتغيرة.

كما تعتمد المؤسسات الحديثة على منهجية علمية متقدمة ، حيث تستخدم أساليب وأدوات تقنية في البحث عن أفضل البدائل لتحقيق أهدافها. في ظل التحولات الفكرية والإدارية وتطور التكنولوجيا، أصبح التكامل بين العلوم والتقنيات في صناعة القرار الرشيد ضرورة ملحة لنجاح المؤسسات في بيئة الأعمال الحديثة.

الاشكالية الرئيسية

على ضوء ما تقدم، فان الإشكال الرئيسي المطروح في هذه الدراسة :

كيف يساهم التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية؟

وللإجابة عن الإشكال الرئيسي تأتي الأسئلة الفرعية بالنحو التالي:

1. كيف يمكن لتقارير التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات بالنسبة للمستثمرين والمقرضين في تحسين دقة وفعالية قرارات الاستثمار وقرارات التمويل بالقروض في المؤسسات الاقتصادية؟
2. ما هو تأثير التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات على قرارات الاستثمار والتمويل بالقروض في المؤسسات الاقتصادية بالنسبة للأكاديميين والمهنيين؟

فرضيات الدراسة:

والإجابة على التساؤلات يتطلب النظر في الفرضيات الموضوعة. يُمكن استخدام الفرضيات التالية كنقطة انطلاق:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات وبين ترشيد قرارات الاستثمار والإقراض من خلال توفير معلومات مالية موثقة ودقيقة في المؤسسات الاقتصادية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات وبين ترشيد قرارات الاستثمار و التمويل بالقروض من خلال ضمان التزام المؤسسات بالشروط المالية المطلوبة وتقديم صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية .

مبررات اختيار الدراسة

نعدد مجموعة من المبررات كانت وراء اختيارنا لموضوع الدراسة نذكر منها:

1. تباين الدراسات التي تناولت موضوعنا.
2. أن الدراسة تعالج موضوع الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

3. الرغبة الشخصية في تناول مثل هذه المواضيع.
4. ارتباط الموضوع بالتخصص.

أهداف الدراسة

يُمكن تحديد أهداف الدراسة بناءً على الفرضيات والتساؤلات المطروحة. من بين الأهداف المحتملة تحديد أهداف الدراسة لهذا العنوان يمكن أن يشمل عدة جوانب، ومنها:

1. التعرف على التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات، فهم مفهوم التدقيق المحاسبي وعمليات مراجعة الحسابات، بما في ذلك الأسس والمعايير التي يستند إليها والأهداف التي يسعى لتحقيقها.

2. تأثير القرارات الاستثمارية والتمويلية،كيف يؤثر التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات على عمليات اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية، سواء كانت استثمارية أو تمويلية. يمكن أن يتضمن ذلك دراسة تأثيرها على تقييم الاستثمارات المحتملة، وقدرة المؤسسة على الحصول على التمويل، وثقة المستثمرين والجهات الخارجية في صحة ودقة البيانات المالية.

3. معرفة ما مدى الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات على القرارات الاستثمارية والتمويلية في المؤسسات الاقتصادية

أهمية الدراسة

أهمية الدراسة تكمن في أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات تتجلى في كونها تطرقت إلى موضوع ترشيد القرارات حيث تم تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في اتخاذ القرارات، يُمكن لعمليات التدقيق والمراجعة ان تكشف عن فرص تحسين الكفاءة والفعالية في إدارة الموارد المالية، مما يساهم في ترشيد القرارات وتحقيق أهداف المؤسسة بشكل أكثر فعالية.

حدود الدراسة

1. الحدود المكانية: تناولت هذه الدراسة دور التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات من في لمؤسسات الاقتصادية من جامعات ومكاتب محاسبية بعض البنوك والمؤسسات الاقتصادية.
2. الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة فترة شملت شهري (أفريل- ماي) من سنة 2024.

منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وإثبات صحة الفرضيات المطروحة من عدمها، تم استخدام المنهج الوصفي لعرض مختلف الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة، المتمثلة أساسا في ماهية التدقيق ومراجعة الحسابات و القرار الرشيد، أما بخصوص الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج التحليلي في تحليل نتائج الاستبيان لعينة من المحاسبين ومحافظي حسابات وأكاديميين وموظفي المؤسسات الاقتصادية وبعض البنوك ومقارنة النتائج المتحصل عليها.

وقد تم توجيه استمارات الاستبيان إلى عينة الدراسة حيث تم التحليل بالاعتماد على بعض الطرق الإحصائية باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات تعترض الباحث أثناء انجازه وبالنسبة لدراستنا تمثلت أهم الصعوبات في:

1. صعوبة جمع المعلومات حول الدراسة الميدانية التي تخص الموضوع.
2. صعوبة توزيع استمارات الاستبيان بسبب عدم القدرة على الدخول لبعض المؤسسات والوصول إلى العاملين في مصالحهم.
3. رفض بعض العينات التعاون وملأ استمارة الاستبيان أو التحفظ في الإجابة.
4. عدم التجاوب المحسوس من قبل المكاتب المحاسبية بسبب انشغالهم بإعداد التقارير وتسويات نهاية السنة.

هيكلة الدراسة

لمعالجة دراستنا قسمنها إلى شقين النظري والتطبيقي وللإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية المتعلقة بها سنقوم بتقسيم الفصلين إلى مباحث والمباحث إلى مطالب وفي الأخير خاتمة، بالنسبة للمقدمة تضمنت العناصر المنهجية التي يفترض أن تحتويها مقدمة كل بحث،سواء فيما يتعلق بالإشكالية، الفرضيات، أهمية وأهداف الدراسة، أسباب اختيار الموضوع، المنهج المتبع... الخ، تضمن الفصل الأول الجوانب النظرية و العلاقة بين متغيرات الدراسة، تضمن تمهيدا للفصل يليه بعد ذلك ثلاث مباحث، أين تطرقنا في المبحث الأول إلى للتدقيق المحاسبي و المبحث الثاني للمراجعة الحسابات وترشيد القرارات أما المبحث الثالث الدراسات السابقة في الموضوع وتتضمن الدراسات التي تناولت متغيرات البحث، وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني تناولنا دراسة ميدانية على عينة، حيث قسم إلى مبحثين والمبحث إلى مطالب، تطرقنا في المبحث الأول لمنهجية وإجراءات الدراسة أما المبحث الثاني تم فيه التطرق إلى عرض وتحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسة التطبيقية.كما تضمنت الخاتمة ملخص للدراسة والإجابة على الإشكالية وكذا أهم النتائج النظرية والتطبيقية المتوصل إليها والتوصيات المقترحة.

تمهيد

أصبحت ضرورة ملحة على المؤسسات تطوير أدائها ، من خلال بناء أنظمة رقابية متطورة وفعّالة، بهدف الحفاظ على استمراريتها وتعزيز قدرتها على التنافس في السوق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه الخطوة أن تساهم في استثمار قدراتها الكامنة واستكشاف فرص نمو جديدة، مما يمنحها تفوقًا تنافسيًا يسهم في بقائها وازدهارها في بيئة الأعمال المتغيرة. كما أن المؤسسات الحديثة تعتمد بشكل كبير على منهجيات علمية متقدمة، حيث تستخدم تقنيات وأدوات متطورة في استكشاف أفضل البدائل لتحقيق أهدافها. وفي ظل التحولات الفكرية والإدارية وتطور التكنولوجيا، أصبح التكامل بين العلوم والتقنيات في اتخاذ القرارات الحكيمة ضرورة لا غنى عنها لضمان نجاح المؤسسات وقد قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث تكلما في المبحث الاول عن التدقيق المحاسبي، أما في المبحث الثاني تطرقنا الى مراجع الحسابات و ترشيد القرارات أما في الثالث فخصصناه للدراسات السابقة وما يميز دراستنا عنها. .

الفصل الأول : الدراسة النظرية للمتغيرات

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول التدقيق المحاسبي

أصل ممارسة التدقيق يعود إلى العصور الوسطى، في حين يرتبط التدقيق الحديث بفترة دخول الشركات الصناعية الكبرى إلى الساحة وتطور الصناعة نفسها. تهدف هذه المقالة إلى توضيح المفهوم الأساسي للتدقيق وتطوره عبر التاريخ، بالإضافة إلى شرح الأهمية و الأهداف التي يسعى التدقيق لتحقيقها.

المطلب الأول : ماهية التدقيق المحاسبي

هذا المطلب يستكشف موضوع التدقيق من منظور متعدد الزوايا، حيث يتناول التطور التاريخي للتدقيق، ويوضح مفهومه وأهميته. الهدف من البحث هو فهم أعمق لكيفية تطور التدقيق عبر العصور، وتوضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة به، بالإضافة إلى تحديد أهميته في السياق الحالي.

أولا:التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي

نشأت مهنة التدقيق من الحاجة في التحقق من دقة البيانات المحاسبية التي يستند إليها في اتخاذ قراراته ، وضمان تطابق هذه مع الأحداث، حيث تشير السجلات التاريخية إلى أن الحكومات القديمة مثل المصريين واليونانيين كانت تعتمد على المدققين للتحقق من دقة الحسابات العامة. وكان دور المدقق في ذلك الوقت يتمثل في استماعه إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها، ومن هنا نجد ان مصطلح "التدقيق ("Auditing") "مشتق من الكلمة اللاتينية "Audire" ومعناها "الاستماع".[1] ثم اتسع نطاق التدقيق ليشمل وحدات القطاعات الاقتصادية المتنوعة، بما في ذلك المشاريع والمؤسسات المختلفة.

وبالتحديد بعد التطور الذي شهده مجال المحاسبة بمفهوم نظام القيد المزدوج الذي ظهر في موسوعة "لوقا باشيليو" عام 1494، زادت سهولة استخدام هذا النظام من انتشاره وتبنيه، مما ساهم بشكل كبير في تطور مجال المحاسبة والتدقيق. وقد زادت هذه الحاجة بشكل كبير نتيجة لتوسع حجم المؤسسات الاقتصادية وظهور شركات الأموال التي تعتمد على انفصال المالك عن الإدارة. ونتيجة لذلك، ارتفعت الحاجة إلى تعيين مدققي الحسابات لمراقبة أعمال الإدارة والتأكد من الامتثال للمعايير المحاسبية والقوانين المالية.

ظهرت أول منظمة مهنية لممارسي التدقيق في مدينة فينيسيا بإيطاليا عام 1581، وذلك من خلال تأسيس كلية Roxonati. وفي عام 1669، أصبحت عضوية هذه الكلية شرطًا ضروريًا لمزاولة مهنة التدقيق بعد ذلك بدأت الدول الأخرى في تنظيم هذه المهنة، وكان لبريطانيا السبق في هذا التنظيم المهني.

في هذا السياق، ساهم قانون الشركات البريطاني الصادر عام 1862 بشكل كبير في تعزيز أهمية ودور ممارسي التدقيق. حيث نص هذا القانون على ضرورة إجراء عمليات التدقيق بهدف حماية المستثمرين من التلاعب بأموالهم وضمان شفافية ونزاهة أعمال المؤسسات. وبالتزامن مع ذلك، قامت جمعية المحاسبين القانونيين التي تأسست في عام 1854 بدور كبير في تنظيم ممارسة مهنة التدقيق ورفع معاييرها وأخلاقياتها في المملكة المتحدة وخارجها. فقد أصبحت هذه الجمعية مرجعاً مهماً للممارسين في مجال التدقيق وضمان جودة ومصداقية العمليات التدقيقية التي تجرى على الشركات والمؤسسات المالية.

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق و الرقابة في البنوك**، دار وائل، عمان، الأردن، 2012 ،ص 13.

بعد ذلك، لحقت بهذا التطور دول أخرى وانتشرت ممارسة مهنة التدقيق بشكل واسع في العالم. ففي فرنسا، جاء تنظيم ممارسة مهنة التدقيق في عام 1881، وفي الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1882، وفي ألمانيا في عام 1896، وهكذا، أصبح لا يخلو أي بلد في العالم الحديث من ممارسة مهنة التدقيق.

أما في الدول العربية، فكان لمصر السبق في هذا المجال حيث بدأت ممارسة مهنة التدقيق فيها دون تنظيم، حتى عام 1909 عند صدور قانون ينظم ممارسة مهنة التدقيق. وتبعتها الدول العربية الأخرى، وكان سبب التأخر في تنظيم هذه المهنة يعود إلى كون الدول حديثة الاستقلال آنذاك، مما أدى إلى تأخر التشريعات المتعلقة بتنظيم ممارسة المهنة وتحديد متطلباتها ومعاييرها.

في الجزائر، تأخر تنظيم مهنة التدقيق لفترة طويلة نتيجة لسيطرة الدولة وفقًا للنظام الاقتصادي المعمول به. وقد تم تنظيم هذه المهنة من خلال المجلس الوطني للمحاسبة CNC، ولكن القانون رقم 91-08 الصادر في 27 أبريل 1991 كان الخطوة الأولى التي أدت إلى تنظيم ممارسة المهنة بشكل أوسع.

كانت هناك إصلاحات جوهرية في البيئة المحاسبية في الجزائر مع اعتماد معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS). وتم إنشاء النظام المحاسبي المالي وفقًا للقانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والذي بدأ تطبيقه في عام 2010 بديلاً عن المخطط المحاسبي الوطني PCN. وتمت إجراء تعديلات جوهرية في تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق بموجب القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010، الذي يتناول مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في 84 مادة قانونية.

تلا ذلك إصدارات تدريجية للمعايير الجزائرية للتدقيق ابتداءً من عام 2016، تبعها إصدار دليل عملي كنموذج لممارسة مهنة التدقيق في عام 2019.1

ثانيا :مفهوم التدقيق المحاسبي

سنتطرق لعدة تعار يف لبعض الاقتصاديين من زوايا مختلفة

تم نشر تعريف التدقيق سنة 1977 من قبل الاتحاد الأوروبي لخبراء الاقتصاد والمحاسبة. يُحدد فيه أن هدف التدقيق من الناحية المالية هو التعبير عن رأي حول مدى صدق ودقة النتائج المالية لآخر السنة، وما إذا كانت تعكس صورة دقيقة وصادقة لأعمال المؤسسة. يقوم التدقيق أيضًا بالتأكد من تطبيق الإجراءات والقوانين المعتمدة في المؤسسة، لضمان الامتثال والتقيد بالمعايير المحاسبية والقوانين المالية المعمول بها.2

تعريف ثاني : تعريف الجمعية المحاسبية الأمريكية للتدقيق يصف التدقيق بأنه: "عملية منظمة للحصول على الأدلة المتعلقة بالعناصر الاقتصادية الأحدث وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من مدى مطابقتها للمعايير المعتمدة، ثم توصيل نتائج هذا التقييم إلى الأطراف المعنية ".3

تعرف ثالث: تعريف خالد أمين عبد الله للتدقيق هو: "عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بالحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية، وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة، وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقيق".[4]

---

1 لياس قلاب ذبيح، **محاضرات في مقياس التدقيق المالي**، جامعة 8 ماي 1954 ، قالمة،2019-2020،ص 7-8.

2 أحمد قايد نور الدين،**التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**،،ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015،ص09.

3 محمد سمير الصيان،محمد عبد الله عبد العظيم هلال، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات** ، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000 ،ص17.

4 خالد أمين عبد الله ، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل للطباعة والنشر،عمان، 2000،ص 13.

و تلخيصًا لمفهوم عملية التدقيق، فهي عبارة عن تحقيق وبحث موجه لتقييم الإجراءات المحاسبية والإدارية وغيرها داخل المؤسسة. تهدف هذه العملية إلى توفير ضمانات لأصحاب المصلحة مثل المديرين والشركاء والنقابات والبنوك، بشان صحة ومصداقية المعلومات التي يتولون التصرف فيها.

وتتضمن عملية التدقيق أنشطة الفحص والتحقيق وإعداد التقارير.

أ– الفحص :

التأكد من صحة قياس العمليات وسلاماتها التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها فحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمشروع.

ب– التحقيق :

ويقصد بها إمكانية الحكم على صلاحية القوائم النهائية كتعبير صحيح عن أعمال المشروع خلال فترة مالية محددة، وكدليل على وضعه المالي في نهاية تلك الفترة. وهكذا، يعتبر الفحص والتحقيق وظيفتان مترابطتان، حيث يهدفان إلى تمكين المدقق من إبداء رأيه الفني الموثوق فيما إذا كانت عمليات القياس للمعاملات المالية قد أسفرت عن تقديم صورة عادلة لنتيجة أعمال المشروع ووضعه المالي.

ج– التقرير:

يهدف الإثبات وتوضيح نتائج الفحص والتحقيق إلى تقديم تقرير يُقدم إلى الأطراف المعنية سواء داخل المؤسسة أو خارجها، ويُعتبر هذا التقرير ختام عملية التدقيق. يُوضح فيه المدقق رأيه الفني المحايد في القوائم المالية بشكل عام، من حيث تمثيلها لمركز المؤسسة المالي وبيان عملياتها بشكل صحيح وعادل. وتعني كلمة "عادلة" هنا أن البيانات الموجودة في القوائم المالية تتوافق مع الواقع المالي للمؤسسة، وهذا يتطلب أن تكون البيانات سليمة محاسبيًا وشاملة، دون حذف لأي جزء منها، ويشهد المدقق على ذلك بالكامل.[1]

ثالثا :أهمية التدقيق المحاسبي

تتمثل أهمية التدقيق في اعتباره وسيلة تخص مجموعة متعددة من الجهات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات المحاسبية للمشروع في إتحاد القرارات ورسم خططها المستقبلية ، وخصوص .اعتماد البيانات المحاسبية من قبل جهة محايدة أو مستقلة عن إدارة المؤسسة مما يدعم الثقة فيها من قبل تلك الجهات التي تتمثل فيما يلي:

1. **إدارة المؤسسة**:تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات المحاسبية التي تخدمها في الرقابة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية ، والقرارات المتعلقة بالتخطيط إنما تعتمد أساسيا على البيانات المحاسبية عن طريق فحصها من قبل هيئة محايدة ومستقلة.
2. **أهمية التدقيق للدائن والموردين** : يعتمدون على تقرير المدقق وحجة القوائم المالية ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام قبل المشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه وتفاوت نسب الخصومات التي تمنحها القوة للمركز المالي للمؤسسة.

[1] أحمد قايد نور الدين،مرجع سابق، ص10،

3. **أهمية التدقيق للبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى** : تلعب البنوك ومؤسسات الإقراض دورا كبيرا في تمويل القصير الأجل للمؤسسات لمقابلة احتياجاتها وتوسعاتها، لهذا فإنها تعتمد على تقرير المدقق لدراسة وتحليل القوائم المالية قبل الشروع في نهج الائتمان المصرفي (القروض) وتعتمد كأساس للتوسع أو التقليص فيه على درجة الخطر.[1]

رابعا :أهداف التدقيق

لقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطورٌ ملحوظ في أهدافها ومدى التحقيق والفحص، وزادت درجة الاعتماد على الرقابة الداخلية. فقبل ذلك، كانت مهنة التدقيق مجرد وسيلة لتحديد الأخطاء والغش والتلاعب التي قد توجد في الدفاتر والسجلات. يمكن اعتبار أن هدفها كان مقتصرًا على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات ومطابقة القوائم المالية مع الدفاتر والسجلات، دون إبداء رأي فني محايد.

في عام 1897، تغيرت نظرة عملية المراجعة بشكل كبير عندما قضت المحاكم بوضوح بان اكتشاف الغش والأخطاء لم يعد الهدف الوحيد للتدقيق. أصبح من الواضح انه ليس من الضروري أن يكون المدقق محققًا سريًا أو جاسوسًا. بدلاً من ذلك، يجب على المدقق ان يبدأ عمله بشكل نقدي عندما يكون هناك شكوك حول صحة البيانات المقدمة له. ينبغي للمدقق تنفيذ مراجعة نقدية منظمة للدفاتر والسجلات وفقًا لتوجيهات المساهمين أو الجهة التي عينته. يجب على المدقق أن يصدر رأيًا فنيًا محايدًا في تقريره بعد الانتهاء من الفحص، مما يضمن موثوقية نتائج الفحص وتقديم تقييم موضوعي للوضع المالي.فأصبحت الأهداف كما يلي :

1. التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المشروع وسجلاته وتقرير مدى الاعتماد عليها.
2. الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية ما هو مقيد في الدفاتر والسجلات.
3. اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش.
4. تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديه.
5. أما في الوقت الحالي فقد توسعت أهداف التدقيق في ظل توسع أهداف المؤسسات وهي تشمل تدقيق خطط ومتابعة تقييمها والتعرف على ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المسطرة.
6. تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها.
7. القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية انتاجية في جميع نواحي النشاط.
8. تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.
9. تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير أثار عملية التدقيق على العميل أو مؤسسة محل التدقيق.2

[1] بوقابة زينب، **التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبية وتدقيق جامعة الجزائر، 2011، ص10.

2 أحمد قايد نور الدين،مرجع سابق، ص11-12.

المطلب الثاني : مبادئ التدقيق و أنواعه وآلياته

سنتطرق في هذا المطالب الى اهم مبادئ لتدقيق

أولا :مبادئ التدقيق المحاسبي:

1. **مبدأ الفحص**: فحص القياس المحاسبي لمختلف البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتدوينها، أي للإحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة، وتضم المبادئ التالية:

- **مبدأ الإدراك الرقابي**: ويعني المعرفة التامة بطبيعة الأحداث في المؤسسة وأثارها الفعلية والمحتملة، وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الإطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى.
- **مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري** : ويعني هذا مدى أن يشمل الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية، وأيضا جميع التقارير المالية، مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف والتقارير.
- **مبدأ الموضوعية في الفحص** : يقصد به ضرورة الإقلال من عنصر التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص،بالاستناد إلى دلائل الإثبات التي تؤيد رأي المدقق، وتدعمه خاصة العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا وذات الاحتمال الخطأ الأكبر من غيرها.
- **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية :** وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي للمؤسسة كنظام القيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة ، بجانب الكفاية الإنتاجية، حيث تسمح للمدقق بتكوين الرأي الصحيح عن أحداث المؤسسة.

2- **مبدأ التحقق :** يقصد بها التحقق من وجود الأصول وملكيتها والقيم المسجلة في القوائم المالية من أجل التأكد من مصداقية وسلامة البيانات المالية.[1]

3- **مبدأ التقرير:** يقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة، وتتمثل المبادئ المرتبطة بركن التقرير:

- **مبدأ كفاية الاتصال:** يُسمح للمدقق بنقل تقارير العمليات الاقتصادية للمؤسسة إلى جميع مستخدميها ،بحيث تثير ثقة تحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.
- **مبدأ الإفصاح:** يقضي بان يُفصح المدقق عن كل ما يساعد في توضيح مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، بما في ذلك مدى تطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبية والتغييرات فيها، بالإضافة إلى توضيح النواحي الضعيفة في انظمة الرقابة الداخلية والدفاتر والسجلات.
- **مبدأ الإنصاف:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق وكذلك التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمؤسسة سواء داخلية أو خارجية.
- **مبدأ السببية:** يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق وان يتبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.[2]

---

1 أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث للتدقيق**، ط02، دار الصفاء،عمان،2005،ص15.

[2] أحمد حلمي جمعة، المرجع نفسه، ص51.

ثانيا :أنواع التدقيق

تتعدد أنواع التدقيق على حسب عدة معايير منها:

1. من حيث القائم بالتدقيق

- **التدقيق الخارجي:** وهو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف خارج مؤسسة أو الشركة حيث يكون مستقلا عن إدارة مؤسسة، وذلك بهدف ابدأ الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمؤسسة خلال فترة معينة.
- **التدقيق الداخلي:** وهو تدقيق يعتبر حديث إذا ما قورنت بالخارجية فالتدقيق الداخلي أداة مستقلة تعمل من داخل المشروع للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن تدقيق العمليات الحسابية والمالية. ومن هنا يمكننا القول بان التدقيق الداخلي تمثل أحد حلقات الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مد الإدارة باستمرار بالمعلومات فيما يتعلق بالنواحي الآتية:
- دقة أنظمة الرقابة الداخلية
- الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المشروع.
- كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي لي يعس بصدق نتائج العمليات

2. من حيث الإلزام

ينقسم التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين:

- **التدقيق الإلزامي:** هو التدقيق الذي يحتم القانون بها (قانون الشركات، قوانين الضرائب،قانون الاستثمار وقوانين المالية). ويتم تعيين مدقق الحسابات من خلال الجمعية العامة وهي التي تقدر أتعابه. في حالة تعدد المدققين فان هم مسئولون بالتضامن،واستثناء من ذلك يعين مؤسسو الشركة المدقق الأول ومن الضروري ان يكون التدقيق اختياري.
- **التدقيق غير الإلزامية(الاختيارية):** الأصل في التدقيق أن يكون اختياري،ويرجع أمر تقرير القيام بها إلى أصحاب مؤسسة وإلى غيرهم من أصحاب المصالح.

لذلك فان هذا التدقيق يناسب شركات الأشخاص والمؤسسات الفردية لأنها تفيد في الثقة والاطمئنان إلى الحسابات المعتمدة من المدقق(المراجع) عند تحديد انصبة الشركاء عند الانضمام أو الانفصال وذلك اطمئنان البنوك إلى التقارير المالية المعتمدة من المدقق عند طلب القروض.

3. من حيث مجال أو نطاق التدقيق

ينقسم التدقيق من حيث مجال إلى نوعين:

- **التدقيق الكامل:** هو الذي يخول للمدقق إطارا غير محدد للعمل الذي يؤديه ولكن يخضع ذلك إلى معايير أو مستويات التدقيق المتعارف عليها، ويتعين على كل مدقق في نهاية الأمر إلى إبداء رأيه الفني عن مدى سلامة القوائم المالية الختامية كل بغض النظر عن نطاق الفحص والمفردات التي شملتها اختباراته.
- **التدقيق الجزئي:**وهو التدقيق الذي يتضمن وضع بعض القيود على نطاق أو مجال التدقيق، بحيث يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات دون غيرها وتحديد الجهة التي تعين المدقق تلك العمليات على سبيل الحصر. وعلى المدقق في هذه الحالة ان يبرز في تقريره تفاصيل ما قام به من عمل لتحديد مسؤوليته بوضوح لمستخدمي ذلك التقرير وما يرتبط به من قوائم ومعلومات، ويتعين وجود اتفاق أو عقد كتابي يبين حدود ونطاق التدقيق والهدف المراد تحقيقه.

4. من حيث مدى الفحص أو حجم الامتيازات

يمكن تقسيم التدقيق من زاوية مدي الفحص الذي يقوم به المدقق إلى نوعين:

- **التدقيق الشامل أو التفصيلي:** يعني التدقيق الشامل أو التفصيلي أن يقوم المدقق بتدقيق جميع القيود، الدفاتر، السجلات، والحسابات والمستندات،أي يقوم بتدقيق جميع المفردات محل الفحص. من الملاحظ أن هذا التدقيق يصلح للمؤسسة صغيرة الحجم، من حيث انه في حالة مؤسسة كبيرة الحجم سيؤدي استخدام هذا التدقيق إلى زيادة أعباء عملية التدقيق وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة التي يحرص المدقق على مراعاتها باستمرار.
- **التدقيق الاختياري:** هو التدقيق الذي يعتمد على اقتناع المدقق بصحة وسلامة نظام الرقابة الداخلية. ويعتبر التدقيق الاختياري لانه هو الأساس السائد للعمل الميداني والتدقيق التفصيلي يعتبر الاستثناء لذلك الأساس. والجدير بالذكر في هذا المجال التفرقة بين التدقيق الكامل والتدقيق التفصيلي من ناحية والتدقيق الجزئي والتدقيق الاختياري من جهة أخرى وذلك تجنبا للخلط بين هذه الأنواع حيث أن التدقيق الكامل قد يكون تفصلي إذا تم فحص جميع القيود والدفاتر والسجلات في حين إنها يكون اختياري إذا تم فحص جزء معين من القيود والدفاتر والسجلات وكذلك الحال بالنسبة للتدقيق الجزئي إذ قد يكون كامل إذا تم فحص كل العمليات التي يشتمل عليها ذلك الجزء محل التدقيق، وقد يكون اختياريا إذا تم اختيار عينة من مجموع مفردات هذا الجزء.

5. من حيث توقيت عملية التدقيق وإجراء الاختبارات.

ينقسم التدقيق من حيث الوقت إلى نوعين:

- **التدقيق النهائي:** يتميز التدقيق النهائي بانه يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجا المدقق إلى هذا الأسلوب عادة في مؤسسة صغيرة الحجم والمتوسطة.
- **التدقيق المستمر:** يعني أن عملية الفحص والإجراءات الاختيارية التي تتم على مدار السنة المالية للمؤسسة، وبطريقة منتظمة ووفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا، مع ضرورة إجراء تدقيق أخر بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية.فالتدقيق المستمر يعد مناسبا لشركات الأموال وغيرها من المؤسسات التي تقوم بعمل ضخم .[1]

ثالثا : خطوات وآلية برامج التدقيق المحاسبي

ويمكن توضيح خطوات وآلية برامج التدقيق الداخلي على النحو التالي:

1.إعداد برنامج تدقيق شامل بالإضافة إلى برنامج خاص لكل مهمة تدقيق بحد ذاتها.

2.يتضمن تقدير الوقت لكل جزاء من أجزاء التدقيق ليساعد في ضابط ومراجعة نسبة ونوعية الانجاز في مهمة التدقيق.

3.يتم إعداد برنامج التدقيق الأول مثلا، في المهمة الأولى أو السنة الأولى، وبعدها أي بعد المهمة أو السنة الأولى، يتم تحديث البرامج دوريا أو سنويا على ضوء المعطيات الجديدة وتحديث الدراسة.

4.يتم إعداد برنامج التدقيق عادة بعد المسح الميداني الأولي ويعتبر البرنامج مبدئي أولى تجريبي وهو حاضر للتعديل طوال مسار التدقيق أي خلال وحتى اكتمال التدقيق، على ضوء المعطيات التي تتوفر خلال عملية التدقيق.

5.يمكن تعديل برنامج التدقيق على ضوء معطيات التدقيق المستجدة خلال أعمال التدقيق.

[1] أحمد قايد نور الدين،مرجع سابق، ص15-20.

6.إعادة دراسة البرامج المعادة مسابقا وتعديلها على برنامج تدقيق خاص لمهمة التدقيق المحددة ومناسب لتوقيت ومكان وموضوع التطبيق.

7.يجب الحصول على موافقة مدير أو مشرف التدقيق على التعديلات على برامج التدقيق.

8.يجب أن تكون التعديلات والتغييرات الهامة على البرامج مكتوبة واضحة على شكل مفكرات وتكون هذه المفكرات جزاء من ملف التدقيق وأوراق العمل.

9.يتم استخدام البرامج المعدلة نفسها، على مهمة تدقيق جديدة فقط، في حال كان المهمة الجديدة تتم للنفس الأهداف وبنفس الضوابط.

10.يجب على فريق التدقيق الذي سيقوم بتنفيذ المهمة معرفة والإطلاع، ومناقشة خطة وبرنامج التدقيق وهو أمر أساسي1.

المبحث الثاني: مراجعة الحسابات وترشيد القرارات

في هذا المبحث سنتطرق في البحث على مراجعة الحسابات من مفهوم ومبادئ وصفات محافظ الحسابات وخصائص المهنة كما سنتطرق إلى القرار والقرار الرشيد ومتخذه كما نذكر أهم النماذج المتبعة في اتخذ القرار ونذكر خطواته ومراحله.

المطلب الأول: مفهوم، خصائص ومؤهلات مراجع الحسابات.

ان الهدف لمهنة المراجعة ما سبق ذكره هو إبداء فني محايد عما تضمنته القوائم المالية من معلومات وعكسها لما يدور داخل مؤسسة نتيجة التغييرات التي تحدث في مواردها الاقتصادية والتزامات بسب نشاطها الاقتصادي. كما ان المنفعة الاقتصادية تتمثل في عدم تحيز رأي المراجع لخدمة طرف معين. كان لابد من توفر عدد من المؤهلات والصفات الشخصية في المدقق حتى يتمكن من تنفيذ عملية المراجعة بشكل مقبول يحقق درجة معقولة من التأكد تكون أساسا لإبداء الرأي.

أولا: مفهوم مراجع الحسابات

محافظ الحسابات يمثل مراجعة خارجية قانونية. ولقد تم تعريفه حسب المادة 27 من قانون 91 -08 " أنه بمفعول هذا القانون، كل شخص، الذي باسمه الخاص وتحت مسئوليته الخاصة، يتكفل كمهنة له بالتأكد من مصداقية و شرعية حسابات المؤسسات و التنظيمات وذلك في نهاية دورتها." 2

و هكذا، " فقد فرض المشرع على معظم المؤسسات الاقتصادية مراقبة قانونية مستقلة، مكلفة أساسا بالتصديق على صحة و دقة الحسابات السنوية و التحقق من المعلومات الموجودة في تقارير التسيير لمجلس الإدارة، دون التدخل في تسيير المؤسسة." وبناءا على ذلك،تقوم الجمعية العامة للمساهمين في المؤسسة –حسب المادة 678 من القانون التجاري – بتعيين، لمدة ثلاث سنوات، محافظ للحسابات – أو أكثر – مع إمكانية تجديد مدة توكيل المراجع (Le Mandat) مرة واحدة.

ثانيا : خصائص مهمة مراجع الحسابات

للمهنة لمحافظ الحسابات عدة خصائص نذكرها

1. الاستقلالية و الموضوعية

حتى يتسنى للمراجع من إصدار حكم أو رأي صادق عن الحالة المالية للمؤسسة، يجب عليه ان لا يملك، عند تنفيذ المراجعة، أي مصلحة أو ربح قد يؤثران على استقلاليته و موضوعيته.

---

1 خلف عبدا لله الوردات ،**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن**IIA ،ط01،دار الوراق لنشر والتوزيع، 2017، ص 106.

2 الجريدة الرسمية،قانون 01-88 / 04-88 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، العدد2،الجزائر،المؤرخ في في 12 /01 /1988 ، و قانون 08-91 الصادر في 27 /04 /1991

و أمام هذه الوضعية، فالمراجع يمتنع عن تنفيذ التدقيق في المؤسسات التي يرى فيها فائدة و التي قد تشوّه نتائج مهمته، فمثال: المساهمة في رأس مال المؤسسة أو وجود صلة عائلية أو غيرها مع مسئولي المؤسسة، فهذه العلاقات الشخصية و غيرها تمنع المراجع من الإعلان عن الملاحظات و التجاوزات و كذا الأخطاء التي قد يكتشفها عند فحص المؤسسة. ويكفي ان نشير إلى المادة 36 من قانون 96 – 136 التي تنص في إحدى بنودها " بعدم تجانس مهام محافظ الحسابات في مؤسسة أين يكون الأقارب، إلى الدرجة الرابعة، يساهمون في جزء من رأس المال أو لهم مصالح مهما كانت ."

إضافة إلى ذلك، و دائما في إطار مراجعة المؤسسة، فقد يقوم المراجع بمهام أخرى في المؤسسة : كمستشار في المحاسبة والمالية أو في الميدان الضريبي الخ...، فمثل هذه الأنشطة تعتبر غير متجانسة مع مهمة المراجعة والتدقيق، فالقانون (المادة 47 من قانون 91- 08) يمنع من محافظ الحسابات ما يلي :

- مراقبة حسابات مؤسسة أين يشارك في رأس مالها بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- ممارسة وظيفة مستشار في الضرائب أو للشؤون القانونية لدى المؤسسة أو المنظمة التي يتم مراقبة و مراجعة حساباتها.
- شغل منصب أجر في المؤسسات أو التنظيمات التي تم مراجعتها في أقل من ثلاث سنوات ماضية.

والجدير بالذكر، واحتراما لمبدأ الاستقلالية والموضوعية ، فالمراجع لا يتدخل– بصفة أو بأخرى – في شؤون التسيير للمؤسسة، التجارية أو الصناعية أو التنظيمية ، فمهمته تقتصر على إصدار حكم وإعطاء رأي بخصوص مصداقية القوائم المالية للمؤسسة.

2. الكفاءة المهنية

فمراجعة الحسابات تستدعي من المراجع تنفيذ المهمة بكل اهتمام و دقة، بهدف إنشاء أساس متين لإصدار الحكم و القرار النهائي للمراجعة. وحتى يتمكن المراجع من ممارسة مهنة "محافظ الحسابات" لابد أن يتوفر على:[1]

- شهادات يفرضها القانون لتبرير كفاءاته.
- تسجيل في جدول المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين.
- إضافة إلى ذلك، ينص القانون على شروط التكوين النظري و التطبيقي الملزم بها محافظ الحسابات[1].

و بهذه الكفاءات يتحمل المراجع كل المسؤولية في أعماله و تصريحاته، التي تستند طبعا على أدلة و مصادر علمية و قانونية تخضع لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

وأمام هذه الشروط المهنية، على المراجع أن يختار المهام التي هو قادر على تحملها، علميا وعمليا، بمعنى آخر، فالمراجع له الحق برفض الوكالة (Le Mandat) لتنفيذ مهمة مراجعة في مؤسسات ليست بمستواه المهني.

و نشير إلى أن إحدى العناصر التي تضمن الكفاءة في تحقيق مهام المراجعة، هي وجود تنسيق بين المراجعين ضمن مجموعة أو شركة خاصة بمحافظي الحسابات، حيث تتعدد و تتنوع الكفاءات حسب الاختصاصات مما يسمح بالسيطرة و التحكم أكثر في عمليات التدقيق والفحص، شرط أن يعاد النظر باستمرار في طريقة العمل و التنظيم المعمول به.

[1] الجريدة الرسمية ،مرجع سابق . من القانون رقم 91 – 08 المؤرخ في 27 / 04 / 1991 المادة 06

2 الجريدة الرسمية ، مرجع نفسه ،المواد رقم : 57– 58 – 64 – 65 – 68 المنصوص عليها في قانون رقم 91 – 08

3. سر المهنة

إن الاحتفاظ بسر المهنة يعتبر ميزة أساسية للتعامل مع المؤسسات أو العميل. فمن المعلوم أن محافظ الحسابات يطلع و يكشف على جميع المعلومات التي يراها ضرورية للمراجعة، الشيء الذي يؤدي إلى التعرف على معطيات و معلومات سرية خاصة بالمؤسسة. غير انه ليس على المراجع استغلال تلك المعلومات لصالحه أو لصالح غيره، فهو ملزم بالكتمان والمحافظة عليها، إلاَّ إذا ألزم القانون إفشاء سر المهنة، كما تنص عليه المادة التالية :

ان على أعضاء المنظمة مراعاة احترام سر المهنة عند ممارسة مهنتهم، غير أنهم مطالبون بإفشاء السر في الحالات المنصوص عليها في القانون و القواعد المعتمدة، لاسيما كل من:

- وجوب ضرورة تسليم الوثائق لصالح إدارة الضرائب.
- في حالة استدعائهم للشهادة أمام غرفة التأديب و التحكيم.
- قد يكون نتيجة استعلام أو تحقيق قضائي موجه ضدهم.
- بإرادة العميل نفسه.

كما على المراجعين المهنيين السهر على مراعاة ضرورة احترام سر المهنة من قبل المستخدمين أو المتربصين لديهم." [1]

4. العلاقة مع زملاء المهنة

مراجع المؤسسة عليه دوما المحافظة على علاقات حسنة مع زملائه في المهنة، فذلك جد مهم خاصة عندما يُعوَّض أو يتم تعويضه بمراجع آخر في المؤسسة (نقل المعلومات)، كما انه قد يحتاج إلى مساعدات من مكاتب أخرى من نفس المهنة.و بناءا على ذلك، فتصرف المراجع مع الآخرين من نفس المهنة يكون، كما يريد أن يتصرف الآخرين معه أي : بالصراحة ؛ الصدق ؛ اللطف ؛ الاعتبار و الاحترام.

فأغلب المشاكل التي يصادفها محافظ الحسابات تكون في حالة استبدال مراجع بآخر، داخل نفس المؤسسة، فهذا التغيير يتطلب من المراجع الثاني بعض الشروط لقبول طلب توكيله، لمهمة محافظة الحسابات، "ومن بين هذه الشروط ما يلي:

- التأكد من أن لا تكون دوافع هذا الطلب محاولة لتجاوز القانون أو للقواعد المعتمدة.
- إطلاع الزميل (المراجع السابق) بالطلب الموجه إليه، برسالة مسجلة بريديًا.

إضافة إلى ذلك، لابد أن يمتنع المراجع عن كل انتقاد موجه لزميله السابق هذا لان السلوك بين الزملاء يجب أن يعكس روح الأخوة و المودة وكذا التضامن فيما بينهم ."[2]

[3] الجريدة الرسمية ، قانون 96 – 136 المؤرخ في 15 / 04 / 1996القانون الخاص بالعمل المهني، ،المادة رقم 6.

[2] الجريدة الرسمية، مرجع نفسه ،المادة رقم 18 و 20 من قانون 96 – 136 المؤرخ في 15 / 04 / 1996.

ثالثا : مؤهلات مراجع الحسابات

يعد التأهيل العلمي والعملي أحد معايير التدقيق العامة التي يجب توافرها في المدقق لكي يتمكن من عقد المراجعة المتفق عليه ومن المؤهلات نذكر:

1) التأهيل العلمي :

حيث يتم اكتساب التأهيل العلمي من خلال البرامج الدراسية المنظمة، وذلك لتعرض المراجع لكثير من المسائل والمشاكل المحاسبية والقانونية والاقتصادية ويبدأ التأهيل العلمي بالحصول على الليسانس في المحاسبة أوالعلوم المالية و الإدارية.ويجب عليه دراسة والإلمام بالعلوم التالية:

- نظريات ومبادئ وتطبيقات علم المحاسبة، أصول ومبادئ التدقيق وتطبيقاته وأساليب المعاصرة ، مبادئ علم الإدارة وعلم الاقتصاد وعلم القانون وعلم النفس ...الخ.محاسبة التكاليف ونظرياتها وتطبيقاتها والمحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية.
- الأساليب الإحصائية ولرياضية وبحوث العمليات وأساليب الحاسوب وتطبيقاتها في المحاسبة والتدقيق، وكذلك اللغات.

كما يجب تتبع التطورات والبحوث الحديثة في هذه العلوم مجتمعة والتعديلات في مختلف القوانين ذات الصلة بعمله.

2) التأهيل العملي:

ويتمثل التأهيل العملي في الاهتمام بالتدريب العملي الإيجابي حتى يتمكن من ممارسة المهنة بسهولة وإيجاد حلول للمشاكل التطبيقية التي تواجهه في حياته العملية.

ومن جهة عامة يمن للمراجع اكتساب الخبرة العملية من خلال الاطلاع باستمرار على الحالات التطبيقية، وما تنشره الهيئات ولجمعيات العلمية المحلية والدولية من تقارير عن تطبيقات لممارسة فعلية ، بالإضافة للاستفادة من خبرات المراجعين القدامى في إيجاد حلول.

أما من الناحية الخاصة بمراجعة العميل فيجب عليه ان يتصف بالواقعية عند طلب البيانات أو المعلومات على النحو الذي يثبت تقديره لمقتضيات العملية والظروف المحيطة بمؤسسة. والإلمام بماهية المعلومات الفنية الخاصة بمؤسسة تحت المراجعة من خلال زيارة مواقع الانتاج والخدمات والاستفسار عن كافة النواحي الفنية من الجهات ذات الاختصاص. ومن المهم تجنب التحفظات لنظرية في التقرير والتي ليست ذات الصلة بواقع مؤسسة الحالي .

ويستحسن أن يتم تنظيم التدريب العملي وفق برامج محددة من خلال جمعيات المحاسبة والتدقيق والتي يجب عليها إصدار كتيب يحتوي على برامج ومراحل التدريب وما يجب ممارسته في كل مرحلة من مراحل التدريب.[1]

[1] زاهره عاطف سواد،**مراجعة الحسابات والتدقيق** ، ط 01 ،دار الراية ،عمان، 2009، ص ،134,133.

المطلب الثاني : اتخاذ القرارات والقرار الرشيد في المؤسسة

في هذا المطلب سنتطرق إلى أهم المفاهيم في اتخاذ القرار ما سنعرج إلى تعريف القرار الرشيد ومتخذه

أولا: مفهوم القرار والقرار الرشيد ومتخذ القرار

للقرار عدة تعاريف تعددت بتعدد التوجهات الفكرية نذكر منها:

1. **تعريف القرار** : القرار في المفاهيم الدارجة ضمن الأوساط العامة للمؤسسات الإنتاجية والخدمية " هو تعبير عن إرادة ورغبة معينة لدى الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار، ويتم ذلك بشكل شفهي أو مكتوب من اجل بلوغ هدف معين ، ويفترض في هذه الحالة توفر البدائل والخيارات مع كافة البيانات الإحصائية اللازمة لذلك.[1]

وتعرف صناعة القرار بأنها" مجموعة العمليات الشاملة والمتتابعة والتي تهدف إلى إيجاد حل لمشكلة معينة أو لمواجهة حالات طارئة أو مواقف معينة محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة.[2]

2. **تعريف القرار الرشيد**

يعرف القرار الرشيد بأنه القرار الذي يؤمن الحد الأقصى في تحقيق أهداف التنظيم ضمن معطيات البيئة، التي يعمل بها، ولذلك فان الأهداف ووسائل تحقيقها يجب أن تكون معروفة.[3]

تعريف آخر: يقصد بالقرار الرشيد،انه ذلك القرار الذي تتوفر فيه متطلبات العقلانية أو المعقولية في المضمون والمحتوي،إضافة إلى انه قائم على أساس علمي ومدروس ، ويذهب البعض من المختصين في العلوم الإدارية إلى القول بان القرار الرشيد،هو ذلك القرار الذي يقوم على أساس مبدأ الرشد في التصرف وهذا المبدأ يتم استنباطه من مفهوم المصطلح Rationalويعني الرشيد.[4]

وتناول المختصون في العلوم الاجتماعية والإدارية في دراساتهم تحليل موضوع الرشد، فقد اهتم (Daising) بدراسة أنواع القيم حسب مفهوم (Weber) والمتعلقة بالأهداف الاجتماعية والقانونية والسياسية، وان مضمون الهدف ومعايير تحقيق الرشد تختلف مع اختلاف معايير التقويم والتحليل التنظيمية ونذكر منها ما يلي:

- **الرشد التقني**: وهو الرشد الذي يتوافق فيه مع الأساليب العلمية المتبعة في العمليات وتكون مقنعة بما يحقق أهداف محددة مسبقا فالرشد يتحقق بدراسة وانتقاء أفضل الأساليب الملائمة.
- **الرشد الاقتصادي**: ويتمثل في بلوغ الحد الأقصى من مجموعة الأهداف المتعددة في حال وجود اختلاف وتباين فيما بينها من حيث التركيز على جانب التكلفة والمنافع المادية فقط ويطرح معيار الكفاية باعتباره المؤشر الرئيسي الدال على درجة الرشد.
- **الرشد الاجتماعي**: وهو ما يمثل مستوى العلاقات بين أفراد التنظيم والقيم السائدة، وتعتبر درجة التجانس والانسجام منه المعيار الرئيسي الدال على درجة الرشد.

---

[1] علي خلف حجاحجة، اتخاذ القرارات الادارية، ط01، دار قنديل للنشر ،عمان،الاردن، 2010،ص140.

[2] مؤيد الفضل، المنهج الكمي في اتخاذ القرارات الإدارية المثلى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط1، 2010 عمان، الأردن، ص 51.

[3] خليل محمد العزاوي، إدارة اتخاذ القرار الإداري، الأردن، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2006 ، ص57 .

[4] مؤيد الفضل، نظريات اتخاذ القرار: منهج كمي، دار المناهج،عمان'،الاردن،2004،ص 30.

- **الرشد القانوني:** ويمثل الرشد في الأنظمة والقواعد التي تحكم سلوك أفراد التنظيم وتحدد الواجبات والمسؤوليات ويعتبر درجة الالتزام بهذه الأنظمة مؤشر للرشد فيها.

- **الرشد التنظيمي:** وهو الرشد المحدد في بناء وهيكل صنع القرار في المؤسسة لزيادة فرص تقبل القرارات ونجاحها ويعتبر اكتساب التأييد وتجنب المعارضة أو تخفيضها اتجاه قرار معين هو المعيار الرئيسي على رشد الإدارة، ومع أن هذا النوع من مفاهيم الرشد يكمل بعضها بعض إلا أن هناك العديد من المواقف التي قد تتعارض فيها المعايير الرئيسية لهذه المفاهيم.[1]

3. متخذ القرار الرشيد:

"يفترض الفكر التقليدي ان الإنسان مخلوق رشيد، وعندما يقدم على اتخاذ قراراته، يملك كافة المعلومات اللازمة لصناعة القرار، ويقوم بحساباته العقلية التي توضح له الربح والخسارة، أو التكلفة والعائد، أو المزايا والعيوب لكل بديل متاح، ومن ثم يقرر اختيار البديل الذي يرى انه سيضاعف له ربحه أو عائده. ومع ذلك، يرون أن أنصار الفكر الإنساني والفكر السلوكي والموقفي، يعتقدون إن سمة الرشد والعقلانية لا يمكن تحقيقها بالكامل لدى أي إنسان، وقلما يمكن تحقيقها في جميع القرارات الإدارية لأسباب متعددة".[2]

فمتخذ القرار إذن قد يكون فردا أو جماعة حسب الحالة، وأيا كان متخذ القرار، فلديه السلطة الرسمية الممنوحة له بموجب القانون أو النظام الداخلي، أو المفوضة له من جهة رسمية تمتلك هذه السلطة، التي تعطيه الحق في اتخاذ القرار، وضمن الهيكل التنظيمي للمنظمة وعبر مستوياتها الإدارية هناك مراكز سلطة أو مراكز لاتخاذ القرارات، وهذا يعني ان الحق في اتخاذ القرارات ليس حكرا على مستوى إداري معين أو فرد معين، إلا في حالة واحدة وهي المركزية التامة في اتخاذ القرارات، التي يمكن اعتبارها غير عملية ولا يمكن ان نجدها في الواقع إلا في المؤسسات الصغيرة الحجم.[3]

أما متخذ القرار الرشيد فهو ذلك الفرد الاقتصادي الذي يستطيع تحديد النتائج المحتملة لكل بديل أو تصرف موجود أمامه، وترتيب تلك النتائج تبعا لأهمية كل منها بالنسبة له، ولأهداف التنظيم ثم اختيار البديل الأفضل تبعا لتقديراته ومعرفته[4].

ثانيا: صور الرشد في القرارات

يعتبر المفكر هربرت سايمون من رواد الفكر السلوكي، حيث يرى ان السلوك الإداري هو نتيجة لعمليات اتخاذ القرارات التي تجرى في التنظيم، وبالتالي فان فهم ذلك السلوك والتنبؤ به يقتضي ان دراسة كيف تتخذ القرارات ومعرفة المؤثرات التي تحددها، وقد قام المفكر هربرت سايمون بتقسيم صور الرشد في القرارات إلى ستة نقاط نذكرها فيما يلي:

1. **القرار الرشيد موضوعيا** :وهو ذلك القرار الصحيح الذي يهدف إلى تعظيم قيمة معينة في موقف معين.
2. **القرار الرشيد شكليا** :وهو ذلك القرار الذي يهدف إلى تعظيم قيمة التوصل إلى القيمة المعنية في إطار المعرفة والمعلومات.
3. **القرار الرشيد بطريقة واعية** :وهو ذلك القرار الذي يقوم على عملية واعية لتطويع الوسائل لتلاءم الغايات المرجوة.

---

[1] عز الدين تمار، **طرق الأمثلية ودورها في ترشيد قرارات المؤسسة**، أطروحة شهادة دكتوراه،العلوم الاقتصادية،تخصص الطرق الأمثلية في الاقتصاد،جامعة الجزائر3 ،2022،ص67.

[2] إبراهيم بدر شهاب الخالدي، **السلوك التنظيمي، منحى تطبيقي معاصر**، ط1 ، الأردن :دار الإعلام للنشر والتوزيع، 2012 ، ص126 .

[3] عمر وصفي عقيلي، **الإدارة، أصول، وأسس ومفاهيم**، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2007 ، ص234 .

[4] خليل محمد العزاوي ، مرجع سابق، ص104 .

4. **القرار الرشيد قصدا** :وهو القرار الذي يقوم على عملية مقصودة لجعل الوسائل ملائمة للغايات.
5. **القرار الرشيد تنظيميا** :وهو ذلك القرار الموجه لتحقيق الأهداف المحددة للمؤسسة.
6. **القرار الرشيد الشخصي** :وهو ذلك القرار الذي يوجه تماما لتحقيق الأهداف الشخصية للمدير متخذ القرارات.[1]

ثالثا : أنواع القرارات

يختلف القرار باختلاف المركز الإداري الصادرة منه، والصلاحيات التي يتمتع بها متخذ القرار والبيئة التي يعمل فيها،حسب معايير معينة موضحة في الجدول[2]:

جدول رقم (01) : يمثل أنواع القرارات

حسب الوظائف	حسب الأهمية	حسب إمكانية برمجتها	حسب البيئة التي يصنع فيها	حسب المشاركة في اتخاذها
■ قرارات تتعلق بالمورد البشري ■ قرارات،تتعلق بالوظائف الإدارية ■ قرارات تتعلق بالإنتاج ■ قرارات،تتعلق بالتسويق ■ قرارات تتعلق بالتمويل ■ قرارات مالية	■ قرارات إستراتجية تتخذها الإدارة العليا ■ قرارات تكتيكية تتخذها الإدارة الوسطى ■ قرارات تنفيذية أو تشغليه حسب المستوى الذي تصدر عنه.	■ قرارات مبرمجة ■ قرارات غير مبرمجة ■ قرارات روتينية	■ قرارات في حالة التأكد ■ قرارات تحت ظروف المخاطرة ■ قرارات في حالة عدم التأكد	■ قرارات فردية أو شخصية ■ قرارات جماعية تنظيمية

المصدر: بوديار زهية ،لوحة القيادة كأسلوب فعال لاتخاذ القرار، مداخلة

[1] خليل محمد العزاوي ،مرجع سابق، ص103 .

[2] بوديار زهية ،**لوحة القيادة كأسلوب فعال لاتخاذ القرار**، مداخلة 2010،ص03.

المطلب الثالث : نماذج اتخاذ القرارات ومراحله ودور مراجع الحسابات

في هذا المطلب سنذكر عدة نقاط في اتخاذ القرارات في المؤسسة ان طلاقا من النماذج المعتمدة في اتخاذ القرار تعريجا بالمراحل

أولا : نماذج اتخاذ القرارات

يرد ضمن الفكر الإداري أنواع مختلفة من نماذج عملية اتخاذ القرارات، وفي ما يلي عرض لأهمها :

1. نموذج سايمون SMION:

وفي هذا الصدد يميز سايمون بين طريقتين لاتخاذ القرارات وهي كما يلي:

- **الطريقة الرشيدة Rational**: وهي الطريقة التي تقتضي دراسة كافة البدائل بشكل علمي دقيق وتقييم كل منها بشكل موضوعي ثم اختيار أفضل هذه البدائل وهو الذي يحقق أقصى منفعة بأقل التكاليف.
- **الطريقة المعقولة أو المرضية Satisfieng:** وهي التي يتوخى فيها الإداري إلى الوصول إلى قرار مقبول (مرضى وليس مثالي) ويتوقف بحثه عن البدائل عند وصوله إلى قرار معقول لأبأس به على الرغم من احتمال وجود بدائل أفضل. ومن الجدير بالذكر هنا، ان هذه الطريقة هي السائدة في اتخاذ القرارات الإدارية بسب صعوبة حصر كل البدائل الممكنة، وبسب الوقت والجهد والذكاء الذي تتطلبه عملية اتخاذ القرارات مثلى بشكل رشيد.

2. نموذج لندبلوم LINDIBLOM:

يقول لندبلوم ان هناك طريقتين لاتخاذ القرارات الإدارية وهي:

- **الطريقة الرشيدة الشاملة أو الجذرية:** وهي الطريقة التي ينظر فيها إلى المشكلة بشكل عقلاني ورشيد وتدرس فيها كافة البدائل الممكنة دراسة جذرية شاملة تشمل جميع جوانبها وكافة أبعادها ثم يختار البديل الأمثل.
- **الطريقة الجزئية المتزايدة أو الفرعية** : وهي الطريقة التي ينظر فيها الإداري إلى المشكلة نظرة جزئية ، حيث يركز دراسته على الجوانب الهامة فقط، وعندما يتخذ قرار فان ه لا يدرسه من أساسه وان ما يولي عنايته للتغيرات التي تحصل عليه. وهي الطريقة الأثر شيوعا. ومن الأمثلة المناسبة على ذلك ، هو رصد المخصصات المالية في موازنة المنظمة، حيث تتركز الدراسة على الزيادة أو النقص في مخصصات كل وظيفة فرعية (الانتاج، التسويق،....الخ) وليس على دراسة هذه المخصصات دراسة جذرية شاملة.

3. نموذج اتزيوني ETZIONI:

تعقيبا على نموذج لندبلوم وما تعرض له من نقد من قبل المفكرين، فان اتزيوني يؤكد أن عملية اتخاذ القارات الإدارية في الواقع هي مزيج من الطريقتين الجذرية والجزئية التزايدية، وقد يقترح استخدام مصطلح " الفحص المختلط Mixed scanning " لوصف هذه الطريقة المركبة. فهو يقول أن عملية اتخاذ القرارات يتم فيها أولا فحص عام وجذري للمشكلة ثم ينتقل بعدها إلى الاهتمام إلى النواحي البارزة التي تلفت الانتباه.

ومن الأمثلة على ذلك . طريقة اتخاذ القرارات المالية من قبل إدارة التمويل حيث ان القائمين يقومون باستعراض موازنة المنظمة بشكل عام، ومن ثم يتم تجزئتها إلى فصول يتم فحص كل دائرة على حده موليا اهتمامه بالمشروعات الجديدة والمخصصات المطلوبة لأشياء هامة. [1]

ثانيا :مراحل اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرارات بمراحل متعددة لابد من متخذ القرار من مراعاتها ، قد تكون القرارات التي يتخذها المدير على قدر كبير من الأهمية وقد لا تكون كذلك، ومن الطبيعي انه كلما زادت أهمية تلك القرارات كلما أحتاج الأمر من صناعها إلى بذل جهد أكبر وبحث عميق في تحليل المشكلة التي تتطلب إصدار هذا القرار،ثم كيفية التوصل إلى قرار رشيد،ويتم ذل وفق تحليل وتقيم البدائل المتاحة ومن ثم اختيار البدائل الملائم، إذن الغرض من أي قرار هو مواجهة موقف معين أو القيام بإجراء أو حل مشكلة قائمة.

المرحلة الأولى: تشخيص المشكلة

ومن لأمور المهمة التي ينبغي على المدير إدراكها وهو بصدد التعرف على المشكلة الأساسية وأبعادها ، وهي تحديده لطبيعة الموقف الذي خلق المشكلة، ودرجة أهمية المشكلة، وعدم الخلط بين أعراضها وأسبابها، والوقت الملائم للتصدي لحلها واتخاذ القرار الفعال والمناسب بشانها.

المرحلة الثانية : جمع البيانات والمعلومات

ان فهم المشكلة فهما حقيقيا، واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار، ذلك ان اتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة المدير في الحصول على أقبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والملائمة زمنيا من مصادرها المختلفة، ومن ثم تحديد أحسن الطرق للحصول عليها،ثم يقوم بتحليلها تحليلا دقيقا ويقارن الحقائق والأرقام ويخرج من ذلك بمؤشرات ومعلومات تساعده على لوصول إلى القرار المناسب.

وقد صنف بعض علماء الإدارة أنواع البيانات والمعلومات التي يستخدمها المدير إلى :

- البيانات والمعلومات الأولية والثانوية
- البيانات والمعلومات الكمية
- البيانات والمعلومات النوعية
- الأمور والحقائق

[1] مؤيد الفضل، **المنهج الكمي في اتخاذ القرارات الإدارية المثلى**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط1، 2010 عمان، الأردن، ص 27-29.

المرحلة الثالثة: تحديد البدائل المتاحة وتقويمها

ويتوقف عدد الحلول البديلة ونوعها على عدة عوامل منها: وضع المنظمة،والسياسات المتاح أمام متخذ القرار، واتجاهات المدير–متخذ القرار– وقدرته المادية، على التفكير المنطقي والمبدع، الذي يعتمد على التفكير ألابتكاري الذي يركز على التصور والتوقع وخلقه الأفكار مما يساعد على تصنيف البدائل المتواترة وترتيبها والتوصل إلى عدد محدود منها.

المرحلة الرابعة : اختيار البديل المناسب لحل المشكلة

وتتم عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأنسب وفقا لمعايير واعتبارات موضوعية يستند إليها المدير في عملية الاختيار وأهم هذه المعايير:

- تحقيق البديل للهدف أو الأهداف المحددة،فيفضل البديل الذي يحقق لهم الأهداف وأثرها مساهمة في تحقيقها.
- اتفاق البديل مع أهمية المنظمة وأهدافها وقيمها ونظمها وإجراءاتها .
- القبول أفراد المنظمة للحل البديل واستعدادهم لتنفيذه.
- درجة السرعة المطلوبة في الحل البديل ، والموعد الذي يراد الحصول فيه على النتائج المطلوبة.
- الكفاءة، والعائد الذي سيحققه إتباع البديل المختار.
- مدى ملائمة لبديل مع العوامل البيئية الخارجية للمنظمة مثل لعادات والتقاليد.

المرحلة الخامسة : متابعة تنفيذ القرار وتقويمه

- ويجب على متخذ القرار اختيار الوقت المناسب لإعلان القرار حتى يؤدي القرار أحسن النتائج.وعندما يطبق القرار المتخذ، وتظهر نتائجه يقوم المدير بتقويم هذه النتائج ليرى درجة فاعليتها، ومقدار نجاح القرار في تحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله.
- وعملية المتابعة تنمي لدى متخذ القرارات أومساعديهم القدرة على تحري الدقة والواقعية في التحليل وأثناء عملية التنفيذ مما يساعد على اكتشاف مواقع القصور ومعرفة أسبابها واقتراح سبل علاجها.
- ويضاف إلى ذلك أن عملية المتابعة لتنفيذ القرار تساعد على تنمية روح المسؤولية لدى المرؤوسين وحثهم على المشاركة في اتخاذ القرار.[1]

[1] نوال عبد الكريم الاشهب،**اتخاذ القرارات الإدارية وأنواعها ومراحلها**،الطبعة العربية،دار أمجد،عمان، الأردن،2015، ص 37-40.

ويمكن توضيح خطوات عملية اتخاذ القرار في المؤسسة بالشكل التالي [1]:

الشكل رقم(01) :يمثل خطوات عملية التخطيط

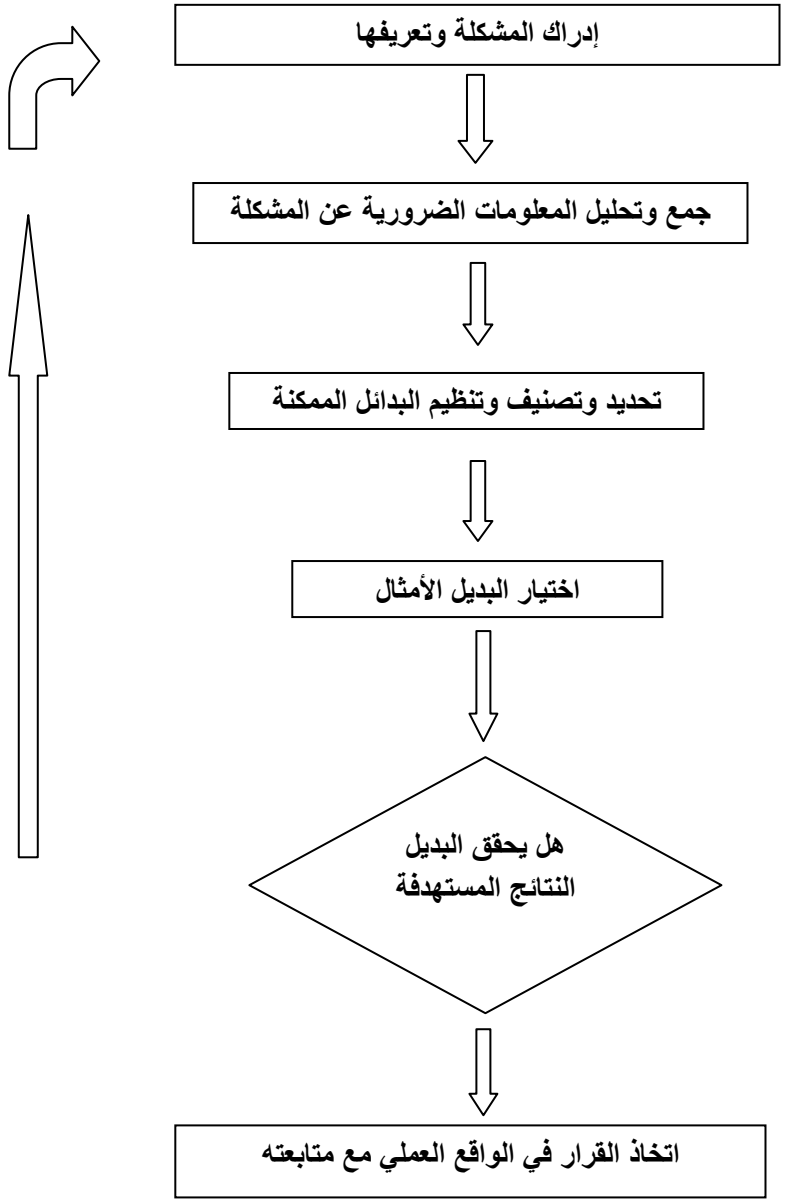

المصدر: إعداد الطلبة بناء على مفاهيم سابقة

[1] مؤيد الفضل، المنهج الكمي في اتخاذ القرارات الإدارية المثلى،مرجع سابق، ص 43.

ثالثا: دور إبلاغ المراجع في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية

تعد القوائم المالية المصدر الأكثر أهمية للبعض من صانعي القرارات الاقتصادية. فهي تحتوي على معلومات محاسبية مفيدة عن المركز المالي للشركة ونتيجة نشاطها، وتعتبر وسيلة لإبلاغ الأطراف الخارجية المستفيدة من المعلومات المحاسبية. ويفترض في المعلومات المحاسبية أن تكون المرآة التي تعكس الصورة الحقيقية لنشاطات وأعمال الشركات لمدة زمنية محددة، ليتسنى من خلالها تقييم وضع الشركة والحكم على سلامة أدائها المالي، لكي يتمكن جميع الأطراف ذات العلاقة من المستثمرين والمقرضين حاليًا والمرتقبين وغيرهم من اتخاذ القرارات الرشيدة فيما يتعلق بالاستثمار والإقراض.

ولكي تحقق القوائم المالية الهدف الذي أعدت من أجله وهو إيصال المعلومات المفيدة، ينبغي أن تكون موثوقة. ولإعطاء هذه الثقة، يجب أن تكون مدققة، فالمدقق يبدأ عمله من حيث ينتهي المحاسب.

فهو يبدأ بمجموعة من الإجراءات تنتهي بإبداء الثقة بشان صدق وعدالة القوائم المالية. في هذا السياق هناك ثلاث عوامل في بيئة الأعمال تستوجب الطلب على خدمات التدقيق هي:

1. **تعارض المصالح:** إذ ان إعداد القوائم المالية يتم من قبل مديري الشركات ليبلغوا بصورة أساسية عن أدائهم. وهذه القوائم ربما تكون منحازة لكي تعكس صورة إيجابية عن الإدارة. أما المستخدمون، فيحتاجون إلى القوائم المالية لتقييم أداء الشركة ومركزها المالي والتدفقات النقدية بالدقة الممكنة، وبذلك يكون التعارض في المصالح بين معدي القوائم المالية والمستخدمين واضح للعيان . هنا، يلعب المدقق دورًا حيويًا للمساعدة في ضمان أن الإدارة تقدم للمستخدمين قوائم مالية تعرض بعدالة وصدق الوضع المالي للشركة.
2. **النتائج** : إذ أن قرارات مستخدمي القوائم المالية المستندة إلى معلومات غير موثوقة تؤدي إلى بالنتيجة إلى تكبد خسائر مالية جسيمة. لذا يسعى المستخدمون للتأكد من أن المعلومات الواردة في القوائم المالية تعد موثوقة وآمنة للقرارات المستندة عليها، ويتجسد ذلك في دور المدقق الذي يكمن في تعزيز مصداقية وعدالة القوائم المالية.
3. **التعقيد والتباعد** :حيث يجد المستخدمون أنه من الصعب جداً أو حتى من غير الممكن الحصول على تأكيد مباشر عن جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية طالما أن المستخدمين، لأسباب قانونية واقتصادية، بعيدين عن مصادر تلك المعلومات. فضلاً عن أن نمو الشركات يصاحبه زيادة في حجم وتعقيد عملياتها، وبذلك فان الأخطاء من الممكن وعلى الأرجح أن تتسلل إلى البيانات المالية ومن ثم القوائم المالية. الأمر الذي يتطلب أن تكون القوائم المالية مدققة من شخص مؤهل ومستقل ويمتلك الخبرة اللازمة في هذا المجال.

وبذلك، يتمثل دور المدقق بصورة أساسية في إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال الإبلاغ عن أرائه الفنية المحايدة بشان مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركات، من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده والمرفق بالقوائم المالية الأساسية ويعد التقرير الذي يصدره المدقق أداة إعلامية هامة للعديد من الأطراف وتشكل مدخلاً ذا قيمة في عملية صنع القرار، حيث تشكل القوائم المالية المدققة، فضلاً عن تقرير المدقق، إطار إعلامي موثوق يمكن الاعتماد عليه المستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ، وتبرز أهمية تقرير المدقق في كونه يعد من أهم مصادر

المعلومات اللازمة لصنع القرارات كما يعد وسيلة لنقل المعلومات إلى المستخدمين ، حيث يمكن للمستخدمين التعرف من خلال التقرير على مدى توافق السياسات المحاسبية المتبعة من الإدارة مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما كما يمكنهم الاعتماد عليه كدليل إثبات على ان الإدارة تقوم بالمسؤوليات المسندة إليها على أكمل وجه مما يدفع المستخدمين لاتخاذ قرارات اقتصادية تتسم بالايجابية وتأكيداً على أهمية تقارير التدقيق ومراجعة الحسابات ودوره في ترشيد القرارات الاقتصادية[1].

المبحث الثالث: الدارسات سابقة

في هذا المبحث سنقوم بالتطرق إلى عدة دراسات سابقة مشابهة، بحال من الأحول إلى موضوع دراستنا حتى يتسنى لنا مقارنة دراستنا الحالية مع ما تم التطرق له فيما سبق من الدراسات.

المطلب الأول: الدارسات باللغة العربية

1. **دراسة الباحث الطيب الوافي(2010) "دور وأهمية نظام المعلومات في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة ألاقتصادية" .**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه نظام المعلومات في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، مع التركيز على مجمع اسمنت الشرق الجزائري، وتحديد أهميتها في تحقيق أهدافها.تتضمن الدراسة تحليلًا لأبعاد نظام المعلومات وتطبيقاته في واقع المؤسسة الاقتصادية، بالإضافة إلى عملية اتخاذ القرار، مع التركيز على العلاقة بينهما وأثر نظام المعلومات في تحسين عملية اتخاذ القرار في مجمع شركات مجمع الإسمنت الشرق الجزائري.من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن لنظام المعلومات أهمية كبيرة في المؤسسة، حيث يساهم بشكل فعّال في تسهيل الحصول على المعلومات وفهم مكونات الواقع وتفاعلاته، بالإضافة إلى تمكين المؤسسة من اكتشاف الثغرات في النظام والعمل على تحسينها.

2. **دراسة تومي نريمان (2014) "دور التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات"**

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان اثر التدقيق المحاسبي على ترشيد القرارات من خلال القوائم المالية وإبراز أهمية مهنة مراجعة الحسابات كما وقفت على واقع مهنة المراجعة في الجزائر ما أجريت هذه الدراسة على ديوان الترقية والتسيير العقارية بولاية المدية لسنة 2005 ما بالنسبة للمنهج المتبع في الدراسة فقد اعتمد المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أن التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات ضرورة حتمية لابد منها في أي مؤسسة سواء كانت خاصة أو عامة وهذا من خلال التقارير التي يعدها المراجع حول الحسابات المالية والمحاسبية للمؤسسة وان مراجعة الحسابات تسمح لمتخذي لقرارات بترشيدها وذل من خلال التوصيات التي يدلي بها مراجع الحسابات في تقريره والذي يسمح للمؤسسة بمعالجة الاختلال التي تعاني منها ما يتيح التقرير للأطراف الخارجية بالإطلاع على الوضعية المالية للمؤسسة.

[1] مصطفى عبد القادر سويد،بشرى المشعداني، تقارير التدقيق ومراجعة الحسابات ودوره في ترشيد القرارات الاقتصادية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر ،العدد 40. الفصل الثالث .2017 ،ص11-12.

3. دراسة لكحل فاطمة (2015) "دور التدقيق المحاسبي في ترشيد الأداء المؤسساتي "

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إظهار ما مدي دور التدقيق المحاسبي الداخلي ومدى مساهمته في ترشيد أداء المؤسسة.كما هدف كذلك إلى إبراز أهمية التدقيق المحاسبي الداخلي بالمؤسسة باعتباره أداة هامة وفعالة.وقد أسقطت هذه الدراسة على إحدى المؤسسات الاقتصادية بالجزائر والمتمثلة في مؤسسة ميناء مستغانم. أما بالنسبة للمنهج المتبع فقد تم اتباع المهج الوصفي التحليل لما تطلبه الموضوع وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التدقيق المحاسبي يساهم في ترشيد أداء المؤسسة من خلال تدقيق القوائم المالية التي تعد وسيلة لتقييم الأداء، ودور التدقيق المحاسبي الداخلي في تحقيق فعالية أداء بما يقدمه من خدمات التي تساعد المؤسسة في بلوغ أهدافها.

4. دراسة عبد الباقي المقدم (2016) "التدقيق الداخلي ودوره كأداة فعالة في تحسين اتخاذ القرار"

هدفت الدراسة إلى فهم دور التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال إظهار مدى فعالية التدقيق الداخلي في صنع القرار في المؤسسة. وقد تم اختيار مؤسسة مطاحن الواحات – تقرت – لإثبات صحة هذا الدور.تم اختبار صحة الفرضيات باعتماد المقابلات الشخصية مع المسئولين ذوي الاختصاص، والتقرير الوصفي، والملاحظة، بالإضافة إلى الاطلاع على الوثائق وقائمة الاستقصاء. وخلصت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يسهم في خلق الثقة بين مختلف أطراف المؤسسة والإدارة العليا، حيث يُعتبر التدقيق الداخلي المرجع الأساسي للمعلومات الدقيقة التي تساعد في اتخاذ القرارات السليمة والملائمة، وذلك من خلال التوجيه والإرشاد الذي يقدمه المدقق الداخلي لصانعي القرار.

5. دراسة بلحاس كوثر (2017) "أهمية التدقيق المحاسبي في اتخاذ القرار لمؤسسة اقتصادية"

هدفت دراسة الباحثة إلى إبراز أهمية مهمة المراجعة والاهتمام بالنواحي الوظيفية للتدقيق المحاسبي وتبيان الدور الذي يؤدي في اتخاذ القرار، وتوضيح ما مدى التدقيق المحاسبي على اتخاذ القرارات من خلال القوائم المالية، أما بالنسبة لأدوات الدراسة والعينة كانت عبارة عن دراسة ميدانية المؤسسة الاقتصادية في الجزائر والمتمثل في مجمع الحليب ومشتقات ملبنة سيدي سعادة ، ولمعالجة جوانب هذا البحث اعتمدت الباحثة على منهج متنوع تبعا لمتطلبات الموضوع المنهج الوصفي لعرض المفاهيم كما استعملت المنهج التاريخي في عرض التطور للتدقيق والمنهج التحليلي لدراسة الحالة وتوصلت في الأخير لعدة نتائج منها

- لابد على المدقق من إتباع منهجية تمكنه من الإتمام بكل المعلومات المحاسبية والمالية بغية إبداء رأيه بشانها، حيث يتطلب ذلك وجود خطة محكمة وحصول المدقق على الأدلة والقرائن الكافية لإبداء رأيه حول القوائم المالية والمحاسبية وإعداد تقرير كمرحلة نهائية يضم النتائج التي توصل إليها جراء التدقيق
- ان التدقيق المحاسبي جزء من التدقيق الداخلي يعتمد على المعطيات المحاسبية العامة المحاسبية التحليلية، الموازنات التقديرية، وكذا المعطيات الإحصائية، تهدف إلى فحص ومراجعة القوائم المالية السجلات العمليات للتأكد من الالتزام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها وتقديم النصح والإرشاد إلى الإدارة العليا.

6. دراسة تناح سارة (2020) "دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف كإيضاح ضرورة الاهتمام بمهنة التدقيق المحاسبي والعمل على تطويرها و الاهتمام بالتدقيق المحاسبي وتبيان الدور الذي يلعبه في تحسين الأداء المالي وقد أجريت على مستوى المؤسسة الاقتصادية مطاحن بولاية سعيدة 2020 كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة وقد توصلت هذه الدراسة إلى تحسين

الأداء المالي للمؤسسة يعتمد على تطبيق اقتراحات وتوصيات وقرارات عملية التدقيق المحاسبي أما بالنسبة لتوصيات فقد كانت التالي :

- دعم وتنظيم وظيفة التدقيق داخل المؤسسة مثل :زيادة عدد الموظفين
- التقيد بتنفيذ ما جاء به تقرير المدقق حرفيا
- منح المدقق كافة الصلاحيات من إفصاحات عن المعلومات الصادقة والمعبرة عن الوضع المالي للمؤسسة

المطلب الثاني: الدارسات باللغة الأجنبية

1. **دراسة " آبل انجلا " وآخرون (1998) :**

"The Impact of Information on Decision–Making in Government Departments in the United Kingdom "

" أثر المعلومات على صناعة القرارات في الدوائر الحكومية في المملكة المتحدة"

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر المعلومات على صناعة القرارات في الدوائر الحكومية في المملكة المتحدة وقد خلصت الدراسة إلى ان معظم المستجوبين أكدوا وثمنوا الدور الإيجابي الذي تلعبه المعلومات في صناعة القرارات وخاصة تلك المعلومات المستقاة من نظم المعلومات الداخلية في الدوائر الحكومية كما أكدت الدراسة مستمرة ودقيقة وتوفر الوقت والمال،وان القرارات التي تتخذها الدوائر الحكومية الدراسة على قيمة المعلومات كونها تعتمد بشكل مكثف ومبنية على خليط معقد من المتطلبات وان التنوع في مصادر المعلومات يعكس هذا التعقيد.

2. **دراسة قوميز جيولمون** (2003):

"The usefulness of the audit report in investment & financing decisions"

"فائدة تقرير التدقيق في قرارات التمويل والاستثمار"

هدفت الدراسة إلى التحقق من فائدة تقرير المدقق في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل في شركات التجارة والوساطة المالية من جهة، والبنوك من جهة أخرى. ولتحقيق هذه الأهداف، استخدم الباحث أداة الاستبيان التي وجهت إلى عينة من موظفي الائتمان وعينة من الوسطاء الماليين في إسبانيا. أظهرت نتائج الدراسة ان مستخدمي تقرير المدقق يرونان المعلومات الواردة في التقرير مفيدة ولها أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات، وخاصة قرارات الاستثمار وتمويل الشركات، بالإضافة إلى تأثير هذه المعلومات في تحديد مبالغ الاستثمار في الشركات المختلفة وقروضها.

3. **خابجة دراسة (2012):**

"Informational Content of Auditor's Report and its Impact on Making Decisions from Lenders and Management's View in the Jordanian Industrial Public Firms"

"مضمون تقرير المدقق من المعلومات وتأثيره في صنع القرارات من وجهة نظر المقرضين والإدارة في الشركات العامة الصناعية الأردنية"

هدفت الدراسة إلى قياس مدى كفاية وملائمة ودرجة إحاطة وإقناع محتوى تقرير المدقق لصنع قرارات ملائمة من قبل المديرين ومقرضي الشركات الصناعية العامة في الأردن، بالإضافة إلى قياس مدى توافق هذا التقرير مع معايير التدقيق الدولية. وقد تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية مكونة من 30 شركة صناعية و 10 بنوك مختارة للسنة المالية 2010. وأشارت نتائج الدراسة إلى ان محتوى تقرير المدقق غير ملائم وغير كافٍ وغير محايد بشكل كافٍ لصنع القرارات، بالإضافة إلى ان محتواه غير متوافق مع معايير التدقيق الدولية في الماضي والحاضر.

4. **دراسة فيكتور ودراغوس (2013):**

Victor Munteanu , Dragos Laurentiu Zaharia , Current Trends in Internal Audit:The Faculty of Finance Accounting Banks Valahia University Targoviste

الاتجاهات الحالية للتدقيق أطروحة دكتوراه في كلية بنوك المحاسبة المالية– بنكسا – جامعة فالاهيا عام 2013

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الاتجاهات الحالية في عمليات التدقيق وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى ان المدققين الداخليين يشاركون بشكل أساسي في أداء مهام التدقيق الداخلي للامتثال، والتي يكون لها الآثار السلبية من حيث إستراتيجية الجهات، من حيث احتمالات في تحسين العمليات التشغيلية والمالية والأداء الذي سيمكن المدققين الداخليين من تحديدها بمناسبة تدقيق الأداء البعثات.

5. **دراسة زيان عبد الحق (2014)**

Le Role de Audit Interme dans I – 'Amélioration de la Gouvernance d'Entreprise : car Entreprise Algériennes

"دور التدقيق الداخلي في تحسين حوكمة الشركات: الشركات الجزائرية (2014)"

هدفت دراسة الباحث من خلال هذه الأطروحة إلى معالجة الإشكالية التالية كيف يمكن للمراجعة الداخلية في تحسين حوكمة الشركات؟، وتوصل الباحث من خلال دراسته إلى خلاصة القول ان المراجعة الداخلية تعتبر من أهم عناصر حوكمة الشركات

6. دراسة عبد العزيز ودافيد **2014**

Factors affecting the internal audit effectiveness

"العوامل المؤثرة على فعالية التدقيق الداخلي "

هدفت هذه الدراسة لتحديد العوامل التي تؤثر على فعالية التدقيق الداخلي في المملكة العربية السعودية، حيث تم جمع البيانات من العديد من المدراء والمدققين داخلياً يمثلون 79 مؤسسة في القطاع العام السعودي. تم فحص تحليل الانحدار المتعدد الارتباط بين معهد الخبراء وخمسة عوامل رئيسية. تشير النتائج إلى ان الدعم الإداري يلعب دوراً رئيسياً في تعزيز الفعالية المتوقعة لوظيفة التدقيق الداخلي، سواء من وجهة نظر الإدارة أو المدققين الداخليين. يتمثل هذا الدعم في توظيف المدربين والموظفين ذوي الخبرة، وتوفير الموارد الكافية، وتعزيز العلاقة مع المدققين الخارجيين، بالإضافة إلى إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي. يتمثل الأهمية الخاصة لهذه الدراسة في ان المملكة العربية السعودية تعكس بيئات متقدمة ونامية مع تقاليدها الحديثة، والتي يمكن ان تلقي الضوء على ممارسات الحوكمة والتدقيق في جميع انحاء العالم. وبالتالي، فان الروابط بين الدعم الإداري والفعالية المتوقعة للتدقيق يمكن ان تكون قابلة للتعميم خارج سياق القطاع العام السعودي.

المطلب الثالث:ما يميز دراستنا عن الدارسات السابقة

تقاطعت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة وهي دور التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات في المؤسسات الاقتصادية، وكشفت الدراسات السابقة العلاقة التدقيق الداخلي واتخاذ القرارات، وكذا العلاقة بين مراجعة الحسابات وجودة المعلومة المالية، أو دور وأهمية نظام المعلومات في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة ألاقتصادية.

1. وتمثلت استفادتنا من الدراسات السابقة في الجوانب التالية:

الاستعانة بالدراسات السابقة العربية والأجنبية لدعم التأصيل النظري لمفاهيم كل من التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات وترشيد القرارات والعلاقات بينهم.

- إجراء المقارنة بين نتائج الدراسات السابقة والدراسة الحالية.
- تعتبر هذه الدراسة امتدادا للدراسات السابقة في نفس المجال.

2. وتتشابه الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية في عدة محاور نذكر منها:

- استخدام المنهج الوصفي التحليلي في أغلب الدراسات السابقة في الجوانب النظرية.
- تناول مفهوم التدقيق ومراجعة الحسابات بشكل كبير وواسع في الدراسات العربية والأجنبية.
- استخدام البرنامج الإحصائي SPSS في الدراسة التطبيقية من أجل التحليل والاختبار.

3. ما ميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة فتمثل فيما يلي:

- تناولها للعلاقة بين المتغيرات الثلاثة مجتمعة، التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات وترشيد القرارات في المؤسسات الاقتصادية
- سلطنا الضوء في دراستنا على القرارات الاستثمارية والتمويلية أما الدراسات الاخرى فتطرقت الى القرارات بصفة عامة سواء كانت مالية او ادارية

- استخدام الاستبيان في دراستنا فيما تم استخدام طرق وإجراءات أخرى في الدارسات السابقة كتحليل القوائم أو الاقتصار على تدقيق احدى عناصر الميزانية كالخصوم أو الأصول.
- تناولنا هذه الدراسة في البيئة المحاسبية الجزائرية التي تختلف من حيث الخصائص الاقتصادية والسوقية عن الدراسات السابقة
- اختلاف العينة التي تم تناولها في دراستنا عن الدراسات السابقة.

خلاصة

بناءا على ما سبق ذكره المبحثين الأولين حاولنا أن نوضح الخطوط العريضة للتدقيق وذلك بإبراز عموميات التدقيق الواردة في هذا الفصل وهي بمثابة الدعائم لعملية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات والتي يجب أن توافق المعايير المتعارف عليها وتحقيق الأهداف المرسومة من جهة والأهداف العامة من جهة أخرى ولقد أصبح التدقيق يحظى بأهمية بالغة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية ولذلك يجب على المدقق أن يتبع قواعد وخط وات لممارسة مهنة التدقيق من اجل اتخاذ القرارات ا وترشيدها.

في الفصل الثالث ، قمنا بمراجعة بعض الدراسات السابقة التي تناولت جوانب محددة من موضوع الدراسة. قمنا بتقديم نتائج تلك الدراسات ومحاولة مقارنتها مع دراستنا الحالية لتسليط الضوء على التحديات والتطورات المتعلقة بالموضوع.

ونكون بهذا قد مهدنا لدخول في الدراسة الميدانية التي ستكون على شكل استبيان موزع على مجتمع الدراسة ثم تحليله والخروج بنتائج .

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول للأدبيات النظرية للدراسة واستعراضنا للمفاهيم الأساسية المرتبطة بالتدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات، كما تناولنا أهم الدراسات السابقة حول الموضوع وإبراز موقع دراستنا الحالية من هذه الدراسات، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لمعرفة إذا كان التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات دور في ترشيد القرارات في المؤسسات الاقتصادية.

نهدف من خلال هذه الدراسة الميدانية إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات على ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية ، وقد قمنا بدراستنا الميدانية من خلال توزيع استمارة استبانه (ملحق رقم 01) تحتوي على أسئلة تندرج تحت محاور محددة في الأصل إجابات عن التساؤلات الموضوعة ومحاولة منا لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

– **المبحث الأول:** الطرق والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية، منهجية وإجراءات الدراسة، حيث سنتناول في هذا المبحث منهج الدراسة المتبع وطرق جمع البيانات وتحديد مجتمع الدراسة وكيفية اختيار وتحديد العينة، بالإضافة إلى شرح خطوات إعداد أداة الدراسة والمتمثلة في استبيان وتوزيعها على أفراد العينة المختارة، وقياس صدق وثبات هذا الاستبيان من اجل التأكد من سلامة ووضوح فقراته بما يعزز الثقة والدقة في النتائج التي سيتم الحصول عليها. كما يتناول هذا المبحث تحديد الأساليب والاختبارات الإحصائية التي ستستخدم في تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

– **المبحث الثاني:** عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها، حيث سنقوم بعرض النتائج وتحليل فرضيات البحث وإجابات أفراد العينة على المقياس المستخدم وذلك فيما يتعلق بكل فرضية على حده، وبما يحقق أهداف الدراسة، وذلك بواسطة النظام الإحصائي SPSS.

المبحث الأول : المنهجية والإجراءات

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات ومدى مساهمته في ترشيد القرارات سواء الاستثمارية أو التمويلية (الاقراض) وذلك بالتطبيق على واقع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وذلك لان المنهج الوصفي وصف الظاهرة، وجمع الحقائق والمعلومات عنها ومن ثم المنهج التحليلي الذي نقوم بتحليل المعطيات الميدانية للوصول إلى النتائج والتوصيات.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى كيفية الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية ومصادر البيانات الأولية وذلك كما يلي:

1 – مصادر البيانات الثانوية:

تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب، والمراجع ، والدوريات والمقالات، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والمجلات العلمية والمهنية المتخصصة، وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الانترنت.

2 – مصادر البيانات الأولية:

تم الحصول على المصادر الأولية من خلال تصميم استبيان كأداة رئيسية للبحث، ان قمنا بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج SPSS الإحصائي.

3 - مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة هنا بأنه جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث، ويتكون مجتمع الدراسة من أساتذة جامعين ومحاسبين معتمدين ومحافظي حسابات وموظفي المؤسسات ألاقتصادية وقد تم توزيع استبيانات الدراسة على عينة تمثل مجتمع الدراسة.

4 - عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (160) مفردة من مجتمع الدراسة، تم توزيع الاستبيان عليها عن طريق مواقع التواصل الاخرى وذلك لسهولة طريقة التوزيع واستغلال الوقت واسترجاع (153) استبيان، وقد وزعت هذه الاستبيانات على أساتذة جامعيين ومحافظي حسابات ومحاسبين وموظفي مؤسسات الاقتصادية، وقد أجري عليها التحليل الإحصائي للتحقق من صدق الاستبيان .

5 - العينة التي أجريت عليها الدراسة:

تم تحديد عينة الدراسة من حيث طريقة اختيار العينة وحجمها كما يلي:

- **حجم العينة:** وتشمل عينة الدراسة الأساتذة الجامعيين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وموظفين المؤسسات الاقتصادية والأكاديميين في الجامعات والمهنيين وبذلك تكون العينة قد غطت معظم مجتمع الدراسة وتم اختيار العينة تبعا لمتغيرات الدراسة، حيث بلغ عدد أفراد العينة (160) مفردة، حيث وزع الاستبيان على كل مفردة من أفراد العينة عن طريق ومواقع

التواصل وذلك لسهولة طريقة التوزيع واستغلال الوقت، وقد تم استرجاع (153) استبيان، وبعد إلغاء (4) من الاستبيانات، أصبحت الاستمارات الصالحة للمعالجة (149)، وهي نسبة عالية قياسا بالأبحاث المماثلة، والجدول التالي يوضح ذلك.

المطلب الثاني: إجراءات الدراسة

جدول رقم (02): يبين عدد ونسبة أفراد العينة البحث إلى مجموع أفراد المجتمع

التفاصيل	عدد أفراد عينة البحث	النسبة المئوية لعينة البحث%
المستثمرين	25	%17
المقرضين(البنوك)	31	%21
الأكاديميين (أساتذة متخصصين)	41	%27
المهنيين (محافظي حسابات)	21	%14
الموظفين (مدققين داخلين)	31	%21

المصدر: من إعداد الطلبة

جدول رقم (3): يبين الصفات الشخصية للعينة الدراسة المستثمرين والمقرضين

عينة البحث / الصفات الشخصية	المستثمرين		المقرضين		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
التحصيل العلمي						
– أخرى	3	12	1	3	12	7
– ليسانس	13	25	28	90	25	73
– شهادة ماجستير	8	32	2	7	32	18
– شهادة دكتوراه	1	4	---	---	1	2
التخصص						
– محاسبة	2	8	11	35	13	23
– ادارة	1	4	6	19	7	13
– تدقيق	1	4	4	13	5	9
– أخرى	21	84	10	32	31	55
الخبرة						
– أقل من 05 سنوات	4	16	8	26	12	21
– من 05 إلى 10 سنة	6	24	13	42	19	34
– من 11 إلى 15 سنة	4	16	4	13	8	14
– من 16 إلى 20 سنة	8	32	3	10	11	20
– أكثر من 20 سنة	3	12	3	10	6	11

المصدر: من إعداد الطلبة حسب نتائج الاستبيان

واضح من الجدول (2) أعلاه ان نسبة 47% من أفراد العينة حملة شهادة الماجستير أو ما يعادلها، ونسبة 22% منهم حملة شهادة ليسانس، ونسبة 31% حملة شهادة الدكتوراه أو ما يعادلها. بالإضافة إلى ذلك، يُظهر الجدول ان الغالبية العظمى، بنسبة 88%، من أفراد العينة متخصصين في المحاسبة المالية والتدقيق، وان نسبة ما يعادل 69% منهم يتمتعون بخبرة لا تقل عن 10 سنوات في مجال العمل المحاسبي والتدقيقي.

جدول رقم (...**4**..): يبين الصفات الشخصية لعينة الدراسة

عينة البحث / الصفات الشخصية	الأكاديميين		المهنيين		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
التحصيل العلمي						
– ليسانس	4	10	40	88	44	47
– ماجستير	13	32	8	13	20	22
– شهادة دكتورا	24	58	5	10	29	31
التخصص						
– محاسبة	16	39	39	75	55	59
– تدقيق	21	51	6	12	27	29
– أخرى	4	10	7	13	11	12
الخبرة						
– أقل من 05 سنوات	2	5	11	21	13	14
– من 05 إلى 10 سنة	7	17	9	17	16	17
– من 05 إلى 10 سنة	2	5	8	15	10	11
– من 05 إلى 10 سنة	10	24	4	8	14	15
– أكثر من 20 سنة	20	49	20	38	40	43

المصدر : من إعداد الطلبة بتطبيق على برنامج SPSS

المحور الأول: نتائج الاستبيان بشان دور التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات في المؤسسات الاقتصادية للعينة الدراسة المستثمرين والمقرضين

جدول رقم (5): نتائج الاستبيان لعينة المستثمرين والمقرضين

الرقم	الفقرات	موافق بشدة		موافق		اتفق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة		الوسط الحسابي	لان حراف المعياري
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
01	تستند عند صنع قرارات الاستثمار أو قرارات الإقراض في المؤسسات الاقتصادية على المعلومات بشكل عام والمالية بشكل خاص.	22	39.3	21	37.5	10	17.9	3	5.4	–	–	4.33	0.7810
02	تعد التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية مصدرا أساسيا لصنع قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (والاقراض)في تلك المؤسسات.	20	35.7	18	32.1	12	21.4	5	8.9	1	1.8	4.323	0.6783
03	تعتقد بأهمية الاطلاع على مضمون القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (والاقراض)فيها.	18	32.1	22	39.3	13	23.2	3	5.4	–	–	4.452	0.6344
04	تعتقد بأهمية الاطلاع على تقرير المدقق المرفق القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية وما تحتويه من معلومات لأغراض صنع قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (والاقراض)فيها.	19	33.9	20	35.7	13	23.2	3	5.4	1	1.8	3.817	0.9774

05	تعتقد بان المعلومات الواردة في تقرير المدقق ومراجع الحسابات مع القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية غير كافية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (والاقراض)فيها	13	23.2	18	32.1	10	17.9	11	19.6	3	5.4	4.409	0.7407
06	تعتقد بان هـ من الأهمية تطوير تقارير التدقيق ومراجعة الحسابات ومراجع الحسابات وتحسين مضمون تقريره من المعلومات ليكون له دورا في ترشيد قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (والاقراض)في المؤسسات الاقتصادية	21	37.5	21	37.5	7	12.5	5	8.9	1	1.8	3.234	0.9644

المصدر : من إعداد الطلبة بتطبيق على برنامج SPSS

المحور الثاني: نتائج الاستبيان بشان دور التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات في المؤسسات الاقتصادية للعينة الدراسة الأكاديميين والمهنيين.

جدول رقم (...6..): نتائج الاستبيان لعينة الأكاديميين والمهنيين

الرقم	الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		الوسط الحسابي	لان حراف المعياري
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
01	تعتقد بأهمية التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية كونها تعد مصدرا أساسيا لصنع قرارات الاستثمار و التمويل في تلك المؤسسات	41	44.1	43	46.2	8	8.6	1	1.1	-	–	4.333	0.781

02	تعتقد بأهمية الاطلاع على مضمون القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية وما تحتويه من معلومات لأغراض صنع قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (والاقتراض) فيها.	41	44.1	41	44.1	11	11.8	–	–	–	–	4.323	0.678
03	تعتقد بأهمية الاطلاع على تقارير المدقق المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (والاقتراض) فيها.	49	52.7	3	39.7	7	7.58	–	–	–	–	4.452	0.634
04	تعتقد بان المعلومات الواردة في تقرير المدقق المرفقة مع القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية غير كافية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (والاقتراض) فيها.	27	29.0	32	34.4	24	25.8	10	10.8	–	–	3.817	0.974
05	تعتقد بان هـ من الأهمية تطوير تقارير التدقيق ومراجعة الحسابات ومراجع الحسابات وتحسين مضمون تقريره من المعلومات ليكون له دورا في قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (والاقتراض) في المؤسسات الاقتصادية	49	25.7	35	37.6	8	8.2	1	1.1	–	–	4.409	0.747

المصدر : من إعداد الطلبة بتطبيق على برنامج SPSS

المبحث الثاني: عرض تحليل نتائج الإستبيان وتفسير نتائج اختبار فرضية البحث

هذ المبحث نستعرض ونحلل نتائج الاستبيان التي تم توزيعها على عينة تتكون من المساهمين والمقرضين، بالإضافة إلى عرض وتحليل نتائج استبانة البحث التي تم توزيعها على عينة تتكون من الأكاديميين والمهنيين. يهدف البحث إلى إبراز دور المدقق في ترشيد القرارات الاستثمارية والإقراض في المؤسسات الاقتصادية ، بالإضافة إلى تحديد المجالات التي يواجه فيها المدققون صعوبات مقارنةً بمتطلبات معايير الإبلاغ الدولية، واقتراح مجالات لتطوير تقارير التدقيق ومراجعة الحسابات وتحسين محتوى تقاريرهم لتكون مفيدة في تحسين كفاءة الاستثمار والإقراض في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: عرض تحليل نتائج الاستبيان

استنادًا إلى نتائج الاستبيان، يظهر ان المساهمين والمقرضون يعتمدون بشكل عام تقارير مراجع الحسابات وبشكل خاص على المعلومات المالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البيئة الجزائرية. وتشير نتائج الاستبيان إلى ان نسبة الاتفاق الكامل بلغت 38.3% بين المستثمرين والمقرضين، و36.5% لنفس العينة، مما يجعل النسبة الإجمالية للاتفاق تصل إلى 74.8%. ويعزز ذلك قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 4.333، وبانحراف معياري بلغ 0.6810.

تعد التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البيئة الجزائرية مصدرًا أساسيًا لاتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض في تلك المؤسسات. وتؤكد نتائج استطلاع الرأي في عينة البحث هذه النقطة، حيث بلغت نسبة الاتفاق الكامل للمستثمرين والمقرضين 35.7%، ونسبة الاتفاق بشكل عام 32.1%، مما يجعل النسبة الإجمالية للاتفاق تبلغ 67.9%. ويعزز ذلك قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 4.323، وبانحراف معياري بلغ 0.6783. بالنسبة للأكاديميين والمهنيين، فان نسبة اتفاقهم التام بلغت 43.1%، ونسبة الاتفاق بشكل عام بلغت 45.2%، مما يؤدي إلى نسبة اتفاق إجمالية بلغت 88.3%. يعزز ذلك قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 4.333، وبانحراف معياري بلغ 0.6810.

ويعتبر الاطلاع على مضمون القوائم المالية والمعلومات التي تحتويها من الأمور الهامة لاتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض المؤسسات الاقتصادية. وتظهر نتائج الاستبيان ان نسبة الاتفاق التام بلغت 32.1% بين المستثمرين والمقرضين في هذا الصدد، ونسبة الاتفاق بشكل عام بلغت 38.3%، مما يؤدي إلى نسبة اتفاق إجمالية بلغت 70.4%. وتعزز هذه النتائج قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 4.452، وبانحراف معياري بلغ 0.6344.

بالإضافة إلى ذلك، فان نسبة اتفاق الأكاديميين والمهنيين كانت 44.1% بالنسبة للاتفاق التام، و42.1% أيضًا بالنسبة للاتفاق بشكل عام، مما يؤدي إلى نسبة اتفاق إجمالية بلغت 86.2%. وتعزز هذه النتائج قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 4.322، وبانحراف معياري بلغ 0.6782.

1. من الأهمية بمكان إطلاع المستثمرين والمقرضين على تقرير المدقق المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية، وذلك لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار والقروض. وقد أظهرت نتائج تحليل الاستبيان ان نسبة الاتفاق التام بين عينة المستثمرين والمقرضين بلغت 32.9%، في حين بلغت نسبة الاتفاق 36.7%، أي ان نسبة الاتفاق الإجمالية بلغت 69.6%. وتعزز هذه النتائج قيمة الوسيط الحسابي البالغة 3.817 والانحراف المعياري البالغ

0.9774. من جهة أخرى، بلغت نسبة الاتفاق التام بين عينة الأكاديميين والمهنيين 53.7%، في حين بلغت نسبة الاتفاق 38.8%، أي ان نسبة الاتفاق الإجمالية بلغت 92.5%. وتعزز هذه النتائج قيمة الوسيط الحسابي البالغة 4.452 والانحراف المعياري البالغ 0.634.

2. تعد المعلومات الواردة في تقرير المدقق المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية غير كافية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار والقروض فيها. حيث أشارت نتائج الاستبيان بان نسبة الاتفاق التام لعينة المستثمرين والمقرضين بلغت 22.6% ونسبة الاتفاق 33.7% أي بنسبة اتفاق إجمالية بلغت 56.4%. ويعزز ذلك قيمة الوسيط الحسابي البالغة 4.409 والانحراف المعياري 0.7407%. فيما بلغت نسبة الاتفاق التام لعينة الأكاديميين والمهنيين في هذا الخصوص 29.0% ونسبة الاتفاق 34.4% أي بنسبة اتفاق إجمالية بلغت 63.4%. ويعزز ذلك قيمة الوسيط الحسابي البالغة 3.817 والانحراف المعياري البالغ 0.9774.

3. يعتبر تطوير تقارير التدقيق ومراجعة الحسابات في الأسواق المالية وتحسين مضمون تقريره من الأمور الهامة التي تنعكس بشكل إيجابي في تعزيز دوره في ترشيد قرارات الاستثمار والقروض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية. وقد بلغت نسبة الاتفاق التام لعينة المستثمرين والمقرضين في هذا السياق 39.2%، ونسبة الاتفاق 37.6%، أيضاً، أي بنسبة اتفاق إجمالية بلغت 76.4%. ويعزز ذلك قيمة الوسيط الحسابي البالغة 3.634 والانحراف المعياري 0.9644. أما نسبة الاتفاق التام لعينة الأكاديميين والمهنيين فقد بلغت 51.7% ونسبة الاتفاق 38.6%، أي بنسبة اتفاق إجمالية 90.3%. ويعزز ذلك قيمة الوسيط الحسابي البالغ 4.409 والانحراف المعياري 0.7407.

4. يتبين من تحليل نتائج الاستبيان للفقرات السابقة ان هناك تباينًا في نسب الاتفاق بين عينة المستثمرين والمقرضين من جهة وعينة الأكاديميين والمهنيين من جهة أخرى بشان أهمية القوائم المالية وكذلك تقرير المدقق في ترشيد قرارات الاستثمار والقروض في المؤسسات الاقتصادية. ويُعزى سبب ذلك ربما إلى وجود مصادر بديلة للمعلومات لدى متخذي القرارات، أو ربما يُعزى السبب إلى عدم كفاية المعلومات الواردة في تلك القوائم بالإضافة إلى تقرير المدقق ، أو قد يكون ذلك مؤشرًا على ضعف إدراك مستخدمي التقارير المالية في الأسواق المالية لأهمية ما تتضمنه تلك التقارير من معلومات، ولا سيما تقرير المدقق في ترشيد قرارات الاستثمار والقروض. ويوضح الجدولين نتائج إجابات عينة البحث الأولى والثانية بشان دور تقارير التدقيق ومراجعة الحسابات في الأسواق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار والقروض في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الثاني : عرض وتفسير نتائج اختبار فرضية البحث

أهدف هذه الفقرة إلى عرض وتفسير نتائج اختبار فرضية البحث من خلال استخدام الأساليب الإحصائية لتحديد الفروقات المعنوية بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة. ومن بين هذه الأساليب تقنيات الصلة (T-tests) وغيرها لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير التدقيق ومراجعة الحسابات في الأسواق المالية (ضمن تقريره) وبين ترشيد قرارات الاستثمار والقروض في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية. يوضح الجدول ان في أدناه نتائج التحليل الإحصائي لكل من إجابات عينة البحث الأولى (المستثمرين والمقرضين) وعينة البحث الثانية (الأكاديميين والمهنيين).

جدول رقم (7): نتائج اختبار الفرضية الأولى بموجب اختبار

المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجد ولية	مستوى الدلالة
العلاقة بين تقارير التدقيق ومراجعة الحسابات في التقارير وبين ترشيد قرارات الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية	**3.946**	**0.9802**	**7.226**	**2.0041**	**0.00**

المصدر : من إعداد الطلبة بتطبيق على برنامج SPSS

يتبيّن من الجدول أعلاه ان قيمة (T) المحسوبة تبلغ (7.226)، وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (2.0041). كما ان مستوى الدلالة (Sig) أكبر من 0.000، مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع. وحيث ان الوسط الحسابي بلغ 3.946 وهو أكبر من الوسط الحسابي المتوقع (3)، فهذا يعني ان العلاقة إيجابية. وبالتالي، يمكن قبول فرضية البحث الأولى استنادًا إلى إجابات عينة المستثمرين.

جدول رقم (8): نتائج اختبار الفرضية لعينة البحث الثانية " الأكاديميين والمهنيين

المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة
العلاقة بين تقارير التدقيق ومراجعة الحسابات في التقارير وبين ترشيد قرارات الإقراض في المؤسسات الاقتصادية	**4.452**	**0.6344**	**22.065**	**1.9661**	**0.00**

المصدر : من إعداد الطلبة بتطبيق على برنامج SPSS

يتبين من الجدول(8)في أعلاه ان قيمة (T)المحسوبة تبلغ (22.226) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (1.9661)كما ان مستوى الدلالة Sig اكبر 0.000 مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة التي إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع , وحيث ان الوسط الحسابي بلغ 4.452 وهو أكبر من الوسط الحسابي المتوقع (3) فهذا يعني ان العلاقة إيجابية , مما يعني قبول فرضية البحث الثانية من واقع إجابات عينة المقرضين.

خلاصة

تطرقنا خلال هذا الفصل إلى الإجراءات والأدوات المستخدمة في الجانب التطبيقي للدراسة والممثلة أساسا في البرنامج الإحصائي SPSS والاختبارات الإحصائية اللازمة لإثبات صحة النماذج المستخدمة، ومن خلال نتائج اختبار فرضيات الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعد تقارير مراجعة الحسابات، بما في ذلك تقرير المدقق، بشكل عام ، المصدر الأكثر أهمية للعديد من صانعي القرارات الاقتصادية. تحتوي هذه التقارير على معلومات. وتعتبر هذه المعلومات الركيزة الأساسية في عملية صنع القرارات الاستثمارية والقرارات
- توجد وجهات نظر متباينة بين المستثمرين والمقرضين من جهة، والأكاديميين والمحترفين من جهة أخرى، بشان أهمية تقارير التدقيق ومراجعة الحسابات ومحتوى تقريره بالمعلومات

خـاتمـة عامة

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات في المؤسسات الاقتصادية، التي كانت محل الدراسة الميدانية التي قمنا بها من أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وكان الغرض من ذلك هو الإجابة على الأسئلة المطروحة في إشكالية هذا البحث بطريقة تساعدنا في التعرف التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات ، مركزين على الجوانب التي تخدم الموضوع من الناحية النظرية والتطبيقية، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات

اختبار الفرضيات

- قبول فرضية البحث الأولى استنادًا إلى إجابات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات وبين ترشيد قرارات الاستثمار والإقراض من خلال توفير معلومات مالية موثقة ودقيقة في المؤسسات الاقتصادية وحيث ان الوسط الحسابي بلغ وهو أكبر من الوسط الحسابي المتوقع ، فهذا يعني ان العلاقة إيجابية.
- قبول فرضية البحث الثانية استنادًا إلى إجابات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات وبين ترشيد قرارات الاستثمار و التمويل بالقروض من خلال ضمان التزام المؤسسات بالشروط المالية المطلوبة وتقديم صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية وحيث ان الوسط الحسابي بلغ وهو أكبر من الوسط الحسابي المتوقع ، فهذا يعني ان العلاقة إيجابية

نتائج الدراسة

بعد الدراسة، توصلنا إلى النتائج التالية:

1) تعد تقارير التدقيق ومراجعة الحسابات ، بشكل عام ولاسيما في البيئة الاقتصادية الحالية، المصدر الأكثر أهمية للعديد من صانعي القرارات الاقتصادية. تحتوي هذه التقارير على معلومات محاسبية مفيدة حول المركز المالي للشركة ونتائج نشاطها. تعتبر هذه المعلومات الركيزة الأساسية في عملية صنع القرارات الاستثمارية والقرارات الاقتصادية، حيث تعتمد عليها الأطراف المعنية لتقييم الاتجاهات المستقبلية للمؤسسات ولمقارنة الفرص الاستثمارية المختلفة.

2) غاية تقارير التدقيق ومراجعة الحسابات توصيل النتائج التي توصل إليها المراجع بعد الانتهاء من عملية التدقيق إلى الأطراف المستفيدة، والتعبير عن آرائه بشان صدق تعبير وعدالة التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدققة. يتم ذلك عادة في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المستفيدة ضمن حزمة التقارير المالية المنشورة دورياً، والتي يعتمدون عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

3) توجد وجهات نظر متباينة بين المستثمرين والمقرضين من جهة، والأكاديميين والمحترفين من جهة أخرى، بشان أهمية تقارير التدقيق ومراجعة الحسابات ومحتوى تقريره بالمعلومات. يمكن ان يعزى هذا التباين إلى وجود مصادر بديلة للمعلومات لدى متخذي القرارات، أو إلى عدم كفاية المعلومات الواردة في تقرير المدقق، أو قد يكون ناتجًا عن ضعف

في فهم مستخدمي التقارير المالية لأهمية ما يتضمنه تقرير المدقق من معلومات مفيدة في توجيه القرارات الاستثمارية والاقتصادية.

4) يؤدي التدقيق ومراجعة الحسابات إلى تعزيز ثقة أصحاب المصلحة الخارجيين (كالمستثمرين والدائنين) في البيانات المالية للمؤسسة، مما يسهل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية تجاهها.

5) تلعب جودة التدقيق ومراجعة الحسابات دورًا محوريًا في التأثير على جودة وكفاءة القرارات المتخذة، حيث أن الأخطاء والتحريفات في البيانات المالية قد تؤدي إلى قرارات خاطئة وعواقب وخيمة للمؤسسة.

6) يوفر التدقيق ومراجعة الحسابات رؤى قيمة حول الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسة، ويساعد في تقييم الوضع الاقتصادي الحالي واتجاهات الأداء المستقبلية، مما يدعم عملية التخطيط واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

7) يساهم التدقيق ومراجعة الحسابات في ضمان الامتثال للمعايير والأنظمة المحاسبية، وبالتالي يعزز من شفافية ومصداقية البيانات المالية التي تعتمد عليها الإدارة في اتخاذ القرارات

التوصيات

على الرغم من فائدة المعلومات الواردة في تقرير المدقق المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية، إلا ان هناك حاجة ملحة إلى تطوير وتحسين هذا التقرير ومحتواه. يؤكد المستثمرون والمقرضون، بالإضافة إلى الأكاديميين والمحترفين في هذا السياق، على ضرورة تطوير تقارير التدقيق ومراجعة الحسابات وتحسين محتوى تقريره بالمعلومات، حتى يكون له تأثير فعّال في توجيه القرارات الاقتصادية.

آفاق الدراسة

وفي النهاية نجد ان الدراسة مازالت مفتوحة على كل جوانب الموضوع المختلفة ونختم دراستنا ببعض النقاط البحثية على النحو التالي:

- تأثير التدقيق المحاسبي على الحوكمة المؤسسية.
- استخدام التقنيات الحديثة في التدقيق المحاسبي.
- تحليل دور التدقيق المحاسبي في كشف الأخطاء والتلاعب المالي.
- أثر مراجعة الحسابات على تحسين جودة التقارير المالية

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث للتدقيق، ط02، دار الصفاء، عمان ، 2005.
2. أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2015.
3. إبراهيم بدر شهاب الخالدي، السلوك التنظيمي، منحى تطبيقي معاصر، ط 1، الأردن: دار الإعلام للنشر والتوزيع، 2012.
4. خلف عبدالله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، ط01، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2017.
5. خليل محمد العزأوي، إدارة اتخاذ القرار الإداري، الأردن، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2006.
6. خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل، عمان ، الأردن، 2012.
7. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ، 2000.
8. زاهره عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، ط01، دار الراية، عمان ، 2009.
9. لياس قلاب ذبيح، محاضرات في مقياس التدقيق المالي، جامعة 8 ماي 1954، قالمة، 2019-2020.
10. محمد سمير الصيان ، محمد عبد الله عبد العظيم هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
11. مؤيد الفضل، المنهج الكمي في اتخاذ القرارات الإدارية المثلى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، الأردن، 2010.
12. مؤيد الفضل، نظريات اتخاذ القرار: منهج كمي، دار المناهج، عمان ، الأردن، 2004.
13. نوال عبد الكريم الأشهب، اتخاذ القرارات الإدارية وان واعها ومراحلها، الطبعة العربية، دار أمجد، عمان ، الأردن، 2015.
14. عمر وصفي عقيلي، الإدارة، أصول، وأسس ومفاهيم، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع، 2007.
15. علي خلف حجاحجة، اتخاذ القرارات الإدارية، ط01، دار قنديل للنشر، عمان ، الأردن، 2010.

القوانين، المواثيق والمراسيم

16. الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون التجاري، قانون 01-88 / 04-88 الصادر في 12 /01 /1988 .
17. الجريدة الرسمية الجزائرية قانون المنظم لمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى الشركات التجارية، قانون 08-91 الصادر في 27 /04 /1991.
18. الجريدة الرسمية الجزائرية ،القانون الخاص بالعمل المهني، قانون 96 – 136 المؤرخ في 15 / 04 / 1996

الأطروحات والرسائل والمجلات والمقالات العلمية والملتقيات:

الأطروحات والرسائل:

19. عز الدين تمار، طرق الأمثلية ودورها في ترشيد قرارات المؤسسة، أطروحة شهادة دكتوراه،العلوم الاقتصادية،تخصص الطرق الأمثلية في الاقتصاد،جامعة الجزائر3 ،2022.

20. بوقابة زينب التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبية وتدقيق جامعة الجزائر 2010-2011

المجلات:

21. مصطفى عبد القادر سويد،بشرى المشعداني، إبلاغ المدقق ودوره في ترشيد القرارات الاقتصادية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر ،العدد 40. الفصل الثالث 2017 .

الملتقيات:

22. بوديار زهية ،لوحة القيادة كأسلوب فعال لاتخاذ القرار، مداخلة 2010.

البرامج

1. SPSS ,V2023
2. EXCEL 2010

ملاحق

الملحق رقم (1)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته...

استبيان : دور التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات في المؤسسات الاقتصادية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على (**دور التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات في المؤسسات الاقتصادية)**، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علما انه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

وشكرا لتعاونكم

الباحثون:

- بره يعقوب
- بلعيد نصر الدين
- تي بوبكر
- غزال عبد الحفيظ

إشراف:

د. تجانية حمزه

القسم الأول: البيانات الشخصية.

الرجاء وضع إشارة (X) أمام الإجابة المناسبة

1) **الجنس:** ذكر ☐ انثى ☐

2) **الصفة:** أكاديمي ☐ مهني ☐

3) الوظيفة:

أستاذ جامعي متخصص ☐

خبير محاسبي ☐

محافظ حسابات ☐

أخرى ☐

4) المستوى العلمي:

دكتوراه ☐

ماجستير ☐

ماستر ☐

ليسانس ☐

أخرى ☐

5) الخبرة المهنية:

أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 سنة ☐ من 11 إلى 15 سنة ☐

من 16 إلى 20 سنة ☐ أكثر من 30 سنة ☐

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: عينة المستثمرين والمقرضين

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تستند عند صنع قرارات الاستثمار أو قرارات الاقراض في المؤسسات الاقتصادية على المعلومات بشكل عام والمالية بشكل خاص.					
02	تعد التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية مصدرا أساسيا لصنع قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (الاقراض)في تلك المؤسسات.					
03	تعتقد بأهمية الاطلاع على مضمون القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (الاقراض)فيها.					
04	تعتقد بأهمية الاطلاع على تقرير المدقق المرفق القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية وما تحتويه من معلومات لأغراض صنع قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (الاقراض)فيها.					
05	تعتقد بان المعلومات الواردة في تقرير المدقق ومراجع الحسابات مع القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية غير كافية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (الاقراض)فيها					
06	تعتقد بانه من الأهمية تطوير تقارير مراجع الحسابات وتحسين مضمون تقريره من المعلومات ليكون له دورا في ترشيد قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (الاقراض)في المؤسسات الاقتصادية					

المحور الثاني:عينة الأكاديميين والمهنيين

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تعتقد بأهمية التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية كونها تعد مصدرا أساسيا لصنع قرارات الاستثمار و التمويل في تلك المؤسسات					
02	تعتقد بأهمية الاطلاع على مضمون القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية وما تحتويه من معلومات لأغراض صنع قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (الاقتراض) فيها.					
03	تعتقد بأهمية الاطلاع على تقارير المدقق المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (الاقتراض) فيها.					
04	تعتقد بان المعلومات الواردة في تقرير المدقق المرفقة مع القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية غير كافية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (الاقتراض) فيها.					
05	تعتقد بانه من الأهمية تطوير تقارير مراجع الحسابات وتحسين مضمون تقريره من المعلومات ليكون له دورا في قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (الاقتراض) في المؤسسات الاقتصادية					

الملحق رقم (2)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

استبيان : دور التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات في المؤسسات الاقتصادية

الباحثون:

- بره يعقوب
- بلعيد نصر الدين
- تي بوبكر
- غزال عبد الحفيظ

إشراف:

د. تجانية حمزه

شهادة تحكيم الاستبانة

الاسم	الإمضاء
حمزة تجانية	
نذير شبرو	
محمد العيد عمامرة	
علي العبسي	

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: عينة المستثمرين والمقرضين

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تستند عند صنع قرارات الاستثمار أو قرارات الاقراض في المؤسسات الاقتصادية على المعلومات بشكل عام والمالية بشكل خاص.					
02	تعد التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية مصدرا أساسيا لصنع قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (الاقراض)في تلك المؤسسات.					
03	تعتقد بأهمية الاطلاع على مضمون القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (الاقراض)فيها.					
04	تعتقد بأهمية الاطلاع على تقرير المدقق المرفق القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية وما تحتويه من معلومات لأغراض صنع قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (الاقراض)فيها.					
05	تعتقد بان المعلومات الواردة في تقرير المدقق ومراجع الحسابات مع القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية غير كافية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (الاقراض)فيها					
06	تعتقد بانه من الأهمية تطوير تقارير مراجع الحسابات وتحسين مضمون تقريره من المعلومات ليكون له دورا في ترشيد قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (الاقراض)في المؤسسات الاقتصادية					

المحور الثاني:عينة الأكاديميين والمهنيين

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	**تعتقد بأهمية التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية كونها تعد مصدرا أساسيا لصنع قرارات الاستثمار و التمويل في تلك المؤسسات**					
02	**تعتقد بأهمية الاطلاع على مضمون القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية وما تحتويه من معلومات لأغراض صنع قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (والاقتراض) فيها.**					
03	**تعتقد بأهمية الاطلاع على تقارير المدقق المرفق مع القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (والاقتراض) فيها.**					
04	**تعتقد بان المعلومات الواردة في تقرير المدقق المرفقة مع القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية غير كافية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (والاقتراض) فيها.**					
05	**تعتقد بأنه من الأهمية تطوير تقارير مراجع الحسابات ومراجع الحسابات وتحسين مضمون تقريره من المعلومات ليكون له دورا في قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (والاقتراض) في المؤسسات الاقتصادية**					